المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العـــدد 21 آيار 2026
No.21 May 2026

قضايا الأمن المائي والصراع والتعاون حول أحواض الأنهار العابرة للحدود (حالة دجلة والفرات)

أ.د. رائد ارحيم محد
جامعة القادسية – كلية العلوم
Raed.i.mohmmed@qu.edu.iq

الملخص

يرتبط الامن المائي بقدرة الدول على تأمين احتياجاتها من المياه بشكل مستدام، وهو ما يتأثر بعوامل طبيعية وبشرية ، مثل التغير المناخي والنمو السكاني وسوء إدارة الموارد في حالة دجلة والفرات ينبع النهران من تركيا ما يمنحها موقعاً استراتيجياً في التحكم بتدفق المياه نحو سوريا والعراق.

شهدت المنطقة توترات متكررة بسبب مشاريع السدود الكبرى مثل مشروع جنوب الاناضول الذي نفذته تركيا بهدف التنمية الاقتصادية وتوليد الطاقة لكنه أثار مخاوف الدول بشأن تقليص حصصها المائية أدى ذلك الى بروز خلافات حول تقاسم المياه وغياب اتفاقيات قانونية ملزمة تنظم الاستخدام المشترك

رغم هذه التوترات ظهرت محاولات للتعاون عبر لجان مشتركة ومفاوضات ثلاثية هدفت الى إدارة الموارد المائية بشكل عادل الا انها غالبا ما واجهت تحديات سياسية وأمنية حالت دون تحقيق نتائج مستدامة . من خلا تحقيق الامن المائي وتعزيز الثقة بين الدول والاعتماد على مبادئ الإدارة المتكاملة للمياه لضمان الاستدامة وتقليل النزاعات.

كلمات المفتاحية : الامن، الصراع، الحدود، دجلة، الفرات.

Water Security Issues, Conflict, and Cooperation Regarding Transboundary River Basins (The Case of the Tigris and Euphrates)

Prof. Dr. Raed Arheem Muhammad
Al-Qadisiyah University – College of Science

Abstract

Water security is linked to a country's ability to sustainably meet its water needs. This is affected by both natural and human factors, such as climate change, population growth, and poor resource management. In the case of the Tigris and Euphrates rivers, both originate in Turkey, giving it a strategic position to control water flow towards Syria and Iraq. The region has witnessed recurring tensions due to large dam projects, such as the South Anatolia Project (GAP), implemented by Turkey for economic development and energy generation. However, this has raised concerns among countries about the reduction of their water shares. This has led to disputes over water sharing and the absence of legally binding agreements regulating shared use. Despite these tensions, attempts at cooperation have emerged through joint committees and trilateral negotiations aimed at managing water resources equitably. However, these efforts have often faced political and security challenges that have prevented the achievement of sustainable results. Achieving water security, strengthening trust among countries, and adopting the principles of integrated water management are crucial to ensuring sustainability and reducing conflicts

Keywords: Security, Conflict, Borders, Tigris, Euphrates

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في الفجوة المتزايدة بين الموارد المائية المتاحة والطلب المتزايد في حوضي دجلة والفرات، والناتجة عن إصرار دول المنبع على تبني سياسات مائية وأحادية الجانب (مثل مشروع GAP وسد إليسو) بعيداً عن أطر القانون الدولي. تتفاقم هذه المشكلة مع التغيرات المناخية الحادة، مما يهدد

الأمن القومي والوجودي لدول المصب (العراق وسوريا)، ويضع المنطقة أمام خطر اندلاع نزاعات "عسكرة المياه" مالم يتم الانتقال من عقلية "السيادة المطلقة" إلى "الإدارة المتكاملة."

أسئلة البحث

١. ما هي الخصائص الهيدرولوجية والتاريخية التي شكلت الأهمية الجيوسياسية لحوضي دجلة والفرات؟
٢. كيف تساهم المشاريع الإنشائية والتغير المناخي في صياغة مفهوم "الهيمنة المائية" في المنطقة؟
٣. ما هي الثغرات القانونية في الاتفاقيات التاريخية التي أدت إلى تعثر الإدارة المشتركة؟
٤. هل يمكن لنماذج التعاون الدولية (كالراين والسنغال) أن توفر إطاراً قابلاً للتطبيق في حوضي دجلة والفرات؟

أهداف البحث

- **تحليل** الجذور التاريخية والجغرافية للصراع المائي في المنطقة.
- **تفكيك** أبعاد الأمن المائي وعلاقتها بالاستقرار السياسي والاجتماعي.
- **تقييم** فاعلية الإطار القانوني الدولي والاتفاقيات الثنائية القائمة.
- **تقديم** استراتيجيات عملية (تقاسم المنافع، سلطة حوض مستقلة) لتحقيق استدامة مائية.

أهمية البحث

تستمد الدراسة أهميتها من **توقيتها الحرج**؛ حيث دخلت المنطقة مرحلة "الشح المائي الحاد". كما تكمن الأهمية في تقديم مقاربة تجمع بين **الأكاديمية القانونية** و**الواقعية السياسية**، مما يوفر لصناع القرار في دول المصب أدوات تفاوضية مبنية على نماذج دولية ناجحة وتفاهمات استراتيجية حديثة (مثل تفاهمات 2025).

حدود البحث

- **الحدود المكانية :**حوضا نهري دجلة والفرات (تركيا، سوريا، العراق.)
- **الحدود الزمانية :**تمتد الدراسة من الجذور التاريخية لاستخدامات المياه وصولاً إلى التطورات الجيوسياسية والمناخية لعام 2026.
- **الحدود الموضوعية :**الصراع المائي من منظور الأمن القومي، القانون الدولي، والتعاون الإقليمي.
-

منهج البحث

يعتمد البحث على التكامل بين المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي :**لتتبع تطور النزاعات والاتفاقيات المائية.
- **المنهج الوصفي التحليلي :**لتوصيف الواقع الهيدرولوجي وتحليل تأثير السدود والمشاريع الكبرى.
- **منهج مقارن :**لاستخلاص الدروس من التجارب الدولية الناجحة (الراين والسنغال).

المقدمة

يُعد الأمن المائي أحد الركائز الجوهرية للأمن القومي في الفكر الاستراتيجي المعاصر، خاصة في الأقاليم الجغرافية التي تعاني من ندرة الموارد المائية واشتداد التنافس الدولي عليها. وفي حوضي دجلة والفرات، يتجاوز مفهوم المياه كونه مورداً طبيعياً ليصبح قضية وجودية ترتبط بالسيادة الوطنية، والاستقرار الاقتصادي، والحفاظ على الهوية الحضارية لدول المصب. إن التحولات الجيوسياسية المتسارعة، مقترنةً بالسياسات المائية الأحادية وتصاعد وتيرة التغير المناخي، وضعت العراق وسوريا أمام تحديات غير مسبوقة تهدد ديمومة النظم البيئية والاجتماعية في حوضي النهرين.

تأتي هذه الدراسة في وقت حرج، حيث لم تعد الاتفاقيات التقليدية قادرة على احتواء الأزمات المائية الناشئة، مما يستدعي إعادة قراءة الواقع المائي بمنظور أكاديمي رصين يجمع بين التحليل الهيدرولوجي، والتكييف القانوني، والرؤية الاستشرافية للتعاون الإقليمي. ويسعى البحث إلى تقديم إطار فكري وعملي يساهم في فك الاشتباك بين حقوق السيادة الوطنية والالتزامات الدولية، مع استشراف آفاق الإدارة المستدامة التي تحول النزاع إلى فرص للتكامل التنموي.

ولتحقيق أهداف البحث والإجابة على تساؤلاته، تم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول متكاملة وفق الآتي:

الفصل الأول: الإطار الجغرافي والتاريخي لحوضي دجلة والفرات؛ ويتناول الخصائص الهيدرولوجية للنهرين، مع تتبع التطور التاريخي لاستخدامات المياه والأهمية الحضارية الكبرى لبلاد الرافدين، لترسيخ الجذور المكانية والزمانية للأزمة.

الفصل الثاني: مفهوم الأمن المائي وأبعاده في الشرق الأوسط؛ ويُعنى بتأصيل مفاهيم الأمن المائي و"الهيمنة المائية"، وتحليل العوامل البيئية والديموغرافية والمشاريع الإنشائية الكبرى التي تساهم في تشكيل المشهد الجيوسياسي الراهن.

الفصل الثالث: الإطار القانوني والاتفاقيات الدولية المنظمة؛ ويستعرض المبادئ الأساسية للقانون الدولي للمياه، ويحلل فاعلية الاتفاقيات التاريخية والثنائية في مواجهة الإشكاليات القانونية وتفسير طبيعة النهرين كأحد محركات الخلاف الأساسية.

الفصل الرابع: محركات الصراع المائي في حوضي دجلة والفرات؛ ويمثل الجانب التحليلي الميداني، حيث يفكك التداعيات البيئية والمجتمعية للسياسات المائية، ويدرس أدوار القوى الدولية ومنظمات المجتمع المدني في إدارة الأزمات المائية المعاصرة.

الفصل الخامس: آفاق التعاون والإدارة المشتركة للموارد المائية؛ ويقدم الرؤية الاستشرافية للبحث من خلال استعراض نماذج دولية ناجحة، واقتراح استراتيجيات مبتكرة للانتقال من منطق "تقاسم المياه" إلى منطق "تقاسم المنافع" لتحقيق أمن مائي مستدام.

وختاماً، يأمل الباحث أن يشكل هذا العمل إضافة علمية تسهم في تعزيز المكتبة الأكاديمية وتقدم لصناع القرار رؤية موضوعية لمواجهة التحديات المائية، بما يحفظ الحقوق التاريخية ويضمن رفاهية الأجيال القادمة.

الفصل الأول :الإطار الجغرافي والتاريخي لحوضي دجلة والفرات

يُعدُّ هذا الفصل مدخلاً تأسيسياً يتناول نهري دجلة والفرات بوصفهما "البنية التحتية الحضارية" لبلاد الرافدين، حيث شكّلا عبر العصور المتغير البنيوي الحاكم في نشوء الزراعة واستقرار النظم السياسية والاقتصادية الأولى. ويتتبع البحث المسار التاريخي لاستثمار المياه من مرحلة "التكامل الطبيعي" في العصور القديمة، وصولاً إلى تحولات القرن العشرين التي أعادت تعريف النهرين ضمن أطر السيادة الوطنية والمصالح الاستراتيجية للدولة الحديثة؛ مما حوّل الحوض من وحدة جغرافية حضارية إلى مجال للتنافس الجيوسياسي. وتتداخل هذه المقاربة مع نظرية "الحضارات الهيدروليكية" لكارل ويتفوغل، التي تؤكد أن السيطرة المنظمة على الموارد المائية الكبرى مثّلت تاريخياً أساس السلطة المركزية ومعياراً لشرعية السيادة واستمرارها1.

المبحث الأول :الخصائص الجغرافية والهيدرولوجية للنهرين

ينبع نهرا دجلة والفرات من مرتفعات الأناضول الشرقية ليشكلّا الشريان الهيدرولوجي لمنطقة الهلال الخصيب؛ حيث يمتد نهر الفرات بطول 2700 كم، وتتوزع مجراه بنسب استراتيجية متباينة تبلغ 40٪ في تركيا، و25٪ في سوريا، و35٪ في العراق. ويتكون النهر من التقاء رافدي "قره صو" و"مراد صو" قبل دخوله الأراضي السورية ثم العراقية، معتمداً بشكل شبه كلي على تصريف المنابع التركية نتيجة ندرة الروافد المغذية له في دول المصب؛ الأمر الذي يمنحه بُعداً جيواستراتيجياً بالغ الحساسية، ويجعل أمنه المائي مرتبطاً عضوياً بالسياسات المائية لدولة المنبع. 2

أما نهر دجلة يمتد بطول 1900 كم من منابعه في بحيرة "هازار" بجبال طوروس، ليدخل العراق عند منطقة "فيشخابور" بخصيصة هيدرولوجية تفرقه عن الفرات، وهي كثرة روافده المغذية داخل العراق (كالزابين والعظيم وديالى) التي ترفده بنحو نصف تصريفه السنوي. ورغم أن هذا التنوع يقلل من اعتماده الحصري على مياه المنابع التركية، إلا أنه يجعله عرضة للتقلبات المناخية والسياسات المائية في

---

[1] كارل ويتفوغل، **الاستبداد الشرقي: دراسة مقارنة للقوة الكلية**، ترجمة: سليم طه التكريتي، بغداد، دار الرشيد للنشر، 1980، ص 65.

[2] ظافر عبد الله حسين، **أزمة المياه في حوضي دجلة والفرات وانعكاساتها على مستقبل الأمن المائي**، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، 2023، ص 45-48.

المناطق الشرقية (إيران)؛ مما يضفي على إدارة حوضه بُعداً إقليمياً مركباً يتجاوز ثنائية المنبع والمصب التقليدية، ويجعله شرياناً حيوياً مرتبطاً بالتوازنات الجيوسياسية لدول الجوار الإقليمي1.

تتسم هيدرولوجيا المنطقة بتفاوت حاد في معدلات الأمطار، إذ تهبط من 1000 ملم عند المنابع التركية إلى أقل من 150 ملم في السهل الرسوبي العراقي، مما يفرض تذبذباً موسمياً حاداً يراوح بين فيضانات الربيع وشح الصيف. ويُعد هذا المتغير الطبيعي جوهر التاريخ العراقي كما وصفه الدكتور أحمد سوسة؛ إذ اعتبر أن تاريخ البلاد هو محصلة الصراع مع فيضانات النهرين وشحهما، مؤكداً أن كفاءة الإدارة المائية كانت عبر العصور هي الضامن الوحيد للاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي2.

كما تجدر الإشارة إلى أن النهرين يلتقيان في مدينة القرنة جنوب العراق ليشكلا "شط العرب" الذي يصب في الخليج العربي بطول يصل إلى ١٩٠ كم. ويمثل هذا المصب المشترك الرئة المائية للعراق ومنفذه الاستراتيجي، مما يضيف بعداً ملاحياً وسياسياً معقداً لقضية المياه، خاصة فيما يتعلق بترسيم الحدود المائية مع الجانب الإيراني3.

يتضح من العرض السابق أن الخصائص الجغرافية والهيدرولوجية لدجلة والفرات لا تشكّل إطاراً طبيعياً فحسب، بل تؤسس لبنية جيواستراتيجية معقدة جعلت من إدارة مياههما قضية إقليمية ذات أبعاد تاريخية وسياسية متشابكة.

المبحث الثاني :الأهمية التاريخية والحضارية لبلاد الرافدين

ارتبطت حضارات بلاد الرافدين ـ السومرية والأكدية والبابلية والآشورية ـ ارتباطاً عضوياً بمنظومة الري وإدارة الموارد المائية، إذ لم يكن قيامها ممكناً خارج إطار السيطرة المنظمة على مياه دجلة والفرات. فقد اعتمدت "أرض السواد" اعتماداً شبه مطلق على شبكات القنوات والمبازل والسدود الترابية التي أنشأها الإنسان الرافديني، في جهد هندسي متواصل هدفه ترويض الفيضانات واستثمار مياه الري في السهل الرسوبي. وفي هذا السياق، يؤكد المؤرخ الدكتور عبد العزيز الدوري أن البنية الاقتصادية والاجتماعية للعراق القديم والوسيط قد تبلورت في إطار ما يمكن تسميته بـ"مجتمع الري"، حيث ارتبطت قوة الدولة بقدرتها على تنظيم توزيع المياه وضمان وصولها إلى أبعد الرقع الزراعية، بما يجعل من الإدارة المائية معياراً لفاعلية السلطة واستقرارها4.

في العصر السومري، ظهرت أولى النزاعات المائية المسجلة في التاريخ بين مدينتي "أوما "و"لجش " حول السيطرة على قنوات الري، مما يعكس الأهمية الوجودية للمياه منذ الألف الثالث قبل الميلاد .ومع صعود الدولة البابلية، قنن الملك حمورابي في شريعته الشهيرة أحكاماً صارمة تتعلق بالري، حيث نصت المادة 53 على مسؤولية الفلاح عن صيانة سدوده وقنواته، وفي حال تسبب إهماله في غرق حقول جيرانه، فإنه يُلزم بالتعويض، مما يثبت أن الإدارة المائية كانت جزءاً لا يتجزأ من المنظومة القانونية للدولة5.

في العصر الإسلامي، بلغت هندسة الري ذروتها، خاصة في العصر العباسي، حيث أصبحت بغداد مركزاً عالمياً للعلم والحضارة بفضل استغلال مياه دجلة والفرات .تم إنشاء شبكة معقدة من القنوات الكبرى مثل "نهر عيسى "و"نهر الملك "و"نهر صرصر "التي كانت تربط الفرات بدجلة، مما حول السهل الرسوبي إلى جنة خضراء دائمة العطاء .ويصف الجغرافيون العرب مثل المسعودي وابن حوقل بدقة متناهية كيف كانت المياه تُوزع عبر "المقاسم "و"النواعير "لضمان العدالة في التوزيع6.

---

[1] د. رمزي سلامة، **مشكلة المياه في الوطن العربي: الأبعاد والحلول الممكنة**، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2001، ص 112.

[2] د. أحمد سوسة، **في تاريخ ري العراق**، بغداد، مطبعة الحكومة، 1948، ص 112-115.

[3] د. صفاء جاسم محمد، **الجغرافيا السياسية لشط العرب**، البصرة، دار الكتب والوثائق، 2015، ص 34.

[4] د. عبد العزيز الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري**، ط4، بيروت، دار الطليعة، 1995، ص 88-92.

[5] طه باقر، **مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة**، ج1، بغداد، مطبعة الحوادث، 1973، ص 245.

[6] المسعودي (أبو الحسن علي بن الحسين)، **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، مطبعة السعادة، 1964، ص 156.

إلا أن هذا الازدهار تعرض لانتكاسة كبرى خلال الغزوات المغولية بقيادة هولاكو عام 1258م، حيث تم تدمير شبكات الري عمداً، مما أدى إلى تحول مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية إلى سباخ ومستنقعات .هذا التراجع الحضاري الذي استمر لقرون يثبت أن الأمن المائي كان دائماً هو الضامن للبقاء الحضاري في هذه المنطقة، وأن انهيار المنظومة المائية يعني بالضرورة انهيار الدولة والمجتمع[1].

خلال العهد العثماني، ظل التعامل مع النهرين محكوماً بالنمط التقليدي، حيث اعتبرهما السلاطين العثمانيون "أنهاراً سلطانية "تقع تحت سيادة الخلافة من المنبع إلى المصب .ورغم قلة المشاريع الكبرى في تلك الفترة، إلا أن الإدارة العثمانية حافظت على الحد الأدنى من صيانة القنوات لضمان استمرار جباية الضرائب الزراعية، وهو ما وفّر نوعاً من الاستقرار المائي النسبي حتى نهاية الحرب العالمية الأولى[2].

يبرز هذا العرض التاريخي أن السيطرة على منظومة الري كانت عبر العصور معيار قوة الدولة في بلاد الرافدين، وأن ازدهار الحضارة أو أفولها ارتبط ارتباطاً مباشراً بفاعلية إدارة الموارد المائية وصيانتها.

المبحث الثالث :التطور التاريخي لاستخدامات المياه في المنطقة

حتى مطلع القرن العشرين ظلّ استغلال مياه دجلة والفرات يجري في إطار تقليدي لا تحكمه صراعات دولية واسعة، وذلك لغياب المشروعات الهيدروليكية الكبرى وتوافر المياه بما يفوق الحاجات المحدودة آنذاك. غير أن انهيار الدولة العثمانية وإعادة رسم الخريطة السياسية للمنطقة بموجب اتفاقية سايكس–بيكو (1916) ثم معاهدة لوزان (1923) أدخلا الأحواض المائية في سياق الدولة الوطنية وحدودها السيادية، لتبدأ بذلك مرحلة "تسييس" المياه. فقد نصّت المادة (109) من معاهدة لوزان على إنشاء آلية للتشاور والتنسيق بين الدول المعنية حفاظاً على المصالح المائية القائمة، وهو ما يُعدّ أول تكريس ذي طابع قانوني دولي لخصوصية حوضي دجلة والفرات بوصفهما أنهاراً دولية تتقاطع بشأنها المصالح والحقوق[3].

بدأ العراق، كدولة مصب، في تحديث نظامه الإروائي في العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي، مستنداً إلى "الحقوق المكتسبة" التي أقرها القانون الدولي العرفي .وفي عام 1946م، وقع العراق وتركيا معاهدة للصداقة وحسن الجوار، تضمنت بروتوكولاً خاصاً بتنظيم مياه دجلة والفرات، حيث تعهدت تركيا بإبلاغ العراق بأي مشاريع تنوي إقامتها على النهرين، وهو ما عكس مرحلة من التعاون الفني قبل دخول مرحلة الصراع الاستراتيجي[4].

ومع مطلع السبعينيات، بدأت تركيا في تنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP)، وهو مشروع طموح يهدف لبناء 22 سداً 19 محطة لتوليد الطاقة الكهربائية .هذا المشروع غير المعادلة المائية تماماً، حيث تحولت المياه من مورد طبيعي مشترك إلى أداة للضغط السياسي والاقتصادي .وفي المقابل، قامت سوريا ببناء سد الطبقة (سد الثورة) عام 1973، مما أدى إلى أزمة حادة مع العراق كادت أن تصل إلى مواجهة عسكرية عام 1975، لولا التدخلات الدبلوماسية العربية[5].

إن التحول من "التوافق الطبيعي "إلى "التنافس الاستراتيجي "ارتبط أيضاً بزيادة الطلب على المياه نتيجة الانفجار السكاني والتوسع الزراعي والصناعي في الدول الثلاث .وقد ساهم غياب اتفاقية شاملة وملزمة لتقاسم المياه في تفاقم الأزمة، حيث تتمسك دول المنبع بمبدأ "السيادة المطلقة "على المياه الواقعة ضمن حدودها)مبدأ هارمون(، بينما تتمسك دول المصب بمبدأ "الوحدة الحوضية "و"الحقوق التاريخية المكتسبة[6]."

---

[1] د. جواد علي، **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام**، ج7، ط2، بيروت، دار العلم للملايين، 1970، ص 234-238.
[2] فيصل حسين، **أنهار السلطان: دجلة والفرات في الإمبراطورية العثمانية**، ترجمة: أحمد محمود، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2022، ص 102.
[3] د. كمال مظهر أحمد، **صفحات من تاريخ العراق الحديث**، بغداد، مكتبة البدليسي، 1987، ص 156-160.
[4] د. محمد مظفر الأدهمي، **تاريخ العراق المعاصر**، بغداد، دار الشؤون الثقافية، 2002، ص 210.
[5] د. عصام السعدي، **الصراع الدولي على المياه في الشرق الأوسط**، عمان، دار زهران للنشر، 2010، ص 89.
[6] د. منذر خدام، **الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات**، دمشق، دار الفكر، 2001، ص 145.

يستنتج الباحث أن المسار التاريخي لاستغلال مياه دجلة والفرات تحول من "التوافق التقليدي" إلى "التنافس الاستراتيجي" نتيجة تسييس المياه عقب ترسيم الحدود الوطنية، وانطلاق المشاريع الهيدروليكية الكبرى (كمشروعGAP)، في ظل تضارب العقائد القانونية بين "السيادة المطلقة" لدول المنبع و"الحقوق التاريخية" لدول المصب.

الخلاصة

نخلص من دراسة هذا الفصل إلى مجموعة من الاستنتاجات الجوهرية، أبرزها أن الأمن المائي في حوضي دجلة والفرات ظل عبر العصور المحرك الأساسي للديناميكيات الاجتماعية والسياسية في المنطقة؛ حيث أثبتت الشواهد التاريخية أن قوة الدولة الرافدينية وازدهارها ارتبطا طردياً بكفاءة إدارة الموارد المائية .إلا أن التطور التاريخي لاستخدامات المياه قد انتقل من مرحلة "التوافق الطبيعي "إلى مرحلة "التنافس الاستراتيجي"، نتيجة التباين في المصالح بين دول المنبع والمصب .إن هذا التأسيس الجغرافي والتاريخي يثبت أن جذور الأزمة الراهنة لا تكمن فقط في الشح المائي الفني، بل في تسييس المورد وتحويله من أداة للتعاون الحضاري إلى ورقة ضغط سياسي واقتصادي، مما يفرض ضرورة البحث عن أطر قانونية وفنية تضمن الحقوق المكتسبة لدول المصب وتواجه الطموحات التوسعية لدول المنبع.

الفصل الثاني :مفهوم الأمن المائي وأبعاده في الشرق الأوسط

يتناول هذا الفصل التحول التاريخي لمفهوم الأمن المائي من سياقه التقني والوظيفي إلى أبعاد استراتيجية كبرى، حيث استحال المورد المائي في منطقة "الهلال الخصيب" من عامل استقرار حضاري ونشوء للمجتمعات إلى ركيزة جوهرية للأمن القومي. ويستعرض البحث كيف أدت التحولات الجيوسياسية في القرن العشرين إلى "تسييس" قضايا المياه، ونقلها وفق منظور مدرسة كوبنهاغن من حيز السياسة العامة إلى دائرة "الأمن الوجودي" الذي يبرر الإجراءات السيادية الاستثنائية.1

كما يتتبع الفصل الجذور التاريخية لتحول المياه من "مورد للحياة" إلى "أداة للصراع والهيمنة"، محللاً السلوك الاستراتيجي للدول المتشاطئة في حوضي دجلة والفرات. ويبرز البحث كيف وظفت دول المنبع تفوقها الجغرافي لفرض إرادتها السياسية، مما يجعل من فهم هذه التراكمات التاريخية والجيوسياسية ضرورة لتفسير طبيعة النزاعات المعاصرة حول السيادة المائية في المنطقة.

المبحث الأول :تعريف الأمن المائي في الفكر الاستراتيجي المعاصر

تطور مفهوم الأمن المائي من مجرد توفير كميات كافية من المياه للاستخدامات البشرية والزراعية إلى مفهوم استراتيجي شامل يرتبط بالسيادة الوطنية والاستقرار السياسي .يُعرف الأمن المائي بأنه "قدرة الدولة على تأمين احتياجاتها المائية المختلفة بشكل مستدام، كماً ونوعاً، وضمان حمايتها من المخاطر الطبيعية والبشرية2 ."

وفي سياق حوضي دجلة والفرات، يتجاوز الأمن المائي البعد التقني ليشمل القدرة على التفاوض الدولي وحماية الحقوق التاريخية في مواجهة سياسات دول المنبع .ويمكن تفكيك هذا المفهوم إلى ثلاثة أبعاد رئيسية:

١ **بعد الوفرة (Availability):** ويقصد به ضمان تدفقات مائية كافية تلبي الاحتياجات المتزايدة للقطاعات المختلفة (الزراعة، الصناعة، الشرب).

٢ **بعد الوصول (Accessibility):** ويرتبط بالقدرة الاقتصادية والفنية والسياسية على استغلال هذه الموارد وتوزيعها بشكل عادل.

---

[1] باري بوزان وآخرون، **الأمن: إطار جديد للتحليل**، ترجمة: هيئة أبوظبي للثقافة والتراث (كلمة)، أبوظبي، 2010، ص 45-50.

[2] UN-Water, *Water Security & the Global Water Agenda: A UN-Water Analytical Brief*, United Nations University (UNU-INWEH), 2013, pp. 1-5.

٣ **بعد الاستدامة (Sustainability):** ويشمل الحفاظ على جودة المياه وحماية النظم البيئية من التدهور لضمان حقوق الأجيال القادمة[1].

كما برز في الفكر الاستراتيجي الحديث مفهوم "الترابط بين المياه والغذاء والطاقة "، حيث لا يمكن تحقيق الأمن الغذائي أو إنتاج الطاقة دون ضمان أمن مائي مستدام .هذا الترابط يجعل من قضية المياه قضية "أمن قومي شامل "تتداخل فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية مع الأبعاد العسكرية والسياسية 2.

يخلص الباحث إلى أن الأمن المائي أضحى ركيزة سيادية تتجاوز الوفرة الطبيعية لتشكل "أمناً قومياً شاملاً" يربط القدرة التفاوضية للدولة باستدامة ثالوث المياه والغذاء والطاقة.

المبحث الثاني :العوامل المؤثرة في الأمن المائي

تتداخل عدة عوامل في صياغة أزمة الأمن المائي في المنطقة، ويمكن تصنيفها إلى عوامل طبيعية (خارجة عن الإرادة البشرية المباشرة) وعوامل بشرية وسياسية:

1.التغير المناخي والضغوط البيئية

تشير الدراسات الهيدرولوجية إلى أن منطقة حوضي دجلة والفرات تعد من أكثر المناطق تأثراً بالتغير المناخي العالمي .حيث تشهد المنطقة تناقصاً ملحوظاً في معدلات الأمطار وزيادة في وتيرة موجات الجفاف الطويلة .وتتوقع التقارير الدولية انخفاضاً في تدفقات نهري دجلة والفرات بنسبة قد تصل إلى 25-50 ٪ بحلول نهاية القرن الحالي نتيجة ارتفاع درجات الحرارة وزيادة معدلات التبخر في الهضبة الأناضولية ومنطقة حوض النهرين 3 .هذا التدهور البيئي يقلل من "الواردات المائية الطبيعية "ويجعل الدول المشاطئة في حالة استنفار دائم لتأمين بدائل.

2.الانفجار السكاني والطلب المتزايد

تفرض الزيادة السكانية المطردة في دول الحوض (تركيا، سوريا، العراق) ضغوطاً هائلة على الموارد المائية المحدودة .فمع ارتفاع عدد السكان، يزداد الطلب على المياه للأغراض المنزلية، كما يتوسع النشاط الزراعي لتأمين الأمن الغذائي، مما يرفع استهلاك المياه في الري (الذي يستهلك عادة أكثر من 80٪ من الموارد المائية في المنطقة) .ويؤدي هذا الضغط إلى انخفاض نصيب الفرد من المياه السنوية إلى ما دون "خط الفقر المائي "(1000 متر مكعب للفرد سنوياً)، بل وقد يصل في بعض مناطق العراق وسوريا إلى حد "الندرة المطلقة "(أقل من 500متر مكعب).4

3. التنمية الأحادية والمشاريع الكبرى (مشروع GAPنموذجاً)

يعد قيام دول المنبع بمشروعات كبرى دون التنسيق مع دول المصب من أخطر العوامل المؤثرة في الأمن المائي .ويبرز هنا "مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) "في تركيا، وهو مشروع عملاق يتضمن بناء 22 سداً و19 محطة لتوليد الطاقة الكهرومائية على نهري دجلة والفرات .يهدف هذا المشروع إلى استصلاح 1،8 مليون هكتار من الأراضي الزراعية وتوليد 27 مليار كيلوواط/ساعة من الكهرباء سنوياً، إلا أن تكلفته البيئية والجيوسياسية على دول المصب كانت باهظة5.

هذا المشروع أدى إلى:

---

[1] Cook, C., & Bakker, K., "Water Security: Debating an Emerging Paradigm", *Global Environmental Change*, Vol. 22, No. 1, 2012, pp. 94-102.

[2] Hoff, H., "Understanding the Nexus", Background Paper for the Bonn 2011 Conference: *The Water, Energy and Food Security Nexus*, Stockholm Environment Institute (SEI), 2011.

[3] Mueller, C., et al., *Climate, Water and Cooperation in the Euphrates-Tigris Basin*, CASCADES Case Study Report, 2022, pp. 12-18.

[4] Falkenmark, M., & Widstrand, C., "Population and Water Resources: A Delicate Balance", *Population Bulletin*, Vol. 47, No. 3, 1992, pp. 1-36.

[5] Hommes, L., et al., "The Politics of Generating a Nexus: The Case of the GAP Project in Turkey", *Environmental Science & Policy*, Vol. 56, 2016, pp. 104-114.

- **اختلال التوازن الهيدرولوجي:** حيث تحولت الأنهار من أنهار طبيعية الجريان إلى أنهار "محكومة " بالكامل بإرادة دول المنبع، مما أفقد دول المصب القدرة على التنبؤ بالفيضانات أو إدارة الجفاف.
- **تراجع التدفقات:** تشير التقديرات إلى أن سد "أتاتورك "وحده قادر على حجز كامل تدفق نهر الفرات لمدة عامين تقريباً، بينما أدى سد "إليسو "على نهر دجلة إلى تقليص حصة العراق المائية بنسبة تصل إلى 50٪ في مواسم الجفاف، مما هدد بجفاف الأهوار العراقية المدرجة على لائحة التراث العالمي[1].

تدهور جودة المياه: نتيجة التوسع في الزراعة المروية في تركيا، تعود مياه الصرف الزراعي المحملة بالأسمدة والمبيدات والأملاح إلى مجرى النهر، مما يرفع نسبة الملوحة (TDS)في جنوب العراق إلى مستويات غير صالحة للاستخدام البشري أو الزراعي2.

يستنتج الباحث أن الأمن المائي لدول المصب يواجه استنزافاً مزدوجاً ناتجاً عن ضغوط التغير المناخي والسياسات الهيدروليكية الأحادية التي أخضعت الأنهار للسيادة الوطنية لدول المنبع.

المبحث الثالث :المياه كأداة للصراع السياسي والجيوسياسي

في الشرق الأوسط، لم تعد المياه مجرد مورد طبيعي، بل تحولت إلى "سلاح جيوسياسي ."تستخدم تركيا سيطرتها على منابع دجلة والفرات كأداة لتعزيز نفوذها الإقليمي والضغط على سوريا والعراق في ملفات سياسية وأمنية أخرى .

1. مفهوم الهيمنة المائية (Hydro-hegemony)

يبرز هنا مفهوم "الهيمنة المائية "الذي طوره الباحثان "مارك زايتون "و"جيروين وارنر"، حيث تستغل الدولة الأقوى (دولة المنبع عادة) موقعها الجغرافي المتميز وقدراتها العسكرية والاقتصادية لفرض واقع مائي يخدم مصالحها الوطنية على حساب جيرانها .وتتخذ الهيمنة المائية أشكالاً متعددة، منها:

- **الهيمنة الجغرافية:** استغلال موقع المنبع للتحكم الفيزيائي في تدفق المياه.
- **الهيمنة المادية:** استخدام القوة الاقتصادية والعسكرية لبناء مشاريع ضخمة تفرض أمراً واقعاً.
- **الهيمنة القانونية والخطابية:** فرض رواية سياسية تعتبر المياه "مورداً وطنياً سيادياً "وليست "نهراً دولياً"، وهو ما تتبناه تركيا في خطابها الرسمي الذي يشبه المياه بالنفط، معتبرة أن لها الحق المطلق في التصرف بمياهها كما لدول الخليج الحق في نفطها[3].

لا تعتمد الهيمنة المائية على القوة العسكرية الفجة فحسب، بل تستخدم أيضاً "القوة الناعمة "من خلال فرض أطر قانونية وفنية تشرعن سيطرتها على المورد، وتهميش الحقوق التاريخية لدول المصب، مما يخلق حالة من "اللا-تعاون "المقنع باتفاقيات فنية ثنائية لا ترقى لمستوى المعاهدات الدولية الملزمة4.

2. المياه كأداة للضغط والمساومة

تحولت المياه في حوضي دجلة والفرات إلى ورقة تفاوضية رابحة بيد دول المنبع .ففي العديد من المحطات التاريخية، تم ربط تدفقات المياه بملفات أمنية)مثل ملف حزب العمال الكردستاني (أو ملفات سياسية تتعلق بالسيادة والحدود .هذا التوجه يعكس تحولاً من "دبلوماسية المياه" القائمة على التعاون، إلى "سياسة القوة المائية "التي تعتبر التحكم في المحابس المائية جزءاً من أدوات الردع الاستراتيجي5.

---

[1] Warner, J., "The GAP Project: Water and Conflict in the Middle East", *The Journal of Kurdish Studies*, Vol. 2, 1996, pp. 1-15.

[2] د. صفاء جاسم الجنابي، **الأمن المائي العراقي: التحديات والآفاق**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان ، 2019، ص 88-95.

[3] Daoudy, M., *The Water-Energy-Food Nexus in the Middle East: New Challenges*, Palgrave Macmillan, 2020, pp. 45-60.

[4] Zeitoun, M., & Warner, J., "Hydro-hegemony: A Framework for Analysis of Trans-boundary Water Conflicts", *Water Policy*, Vol. 8, No. 5, 2006, pp. 435-460.

[5] Allan, J. A., *The Middle East Water Question: Hydropolitics and the Global Economy*, I.B. Tauris, London, 2001, pp. 112-120.

3.عسكرة المياه والنزاعات الحدودية

أدى التنافس على المياه إلى زيادة احتمالات النزاع المسلح، أو ما يعرف بـ "حروب المياه ."ورغم أن النزاعات الشاملة لم تندلع بشكل مباشر بسبب المياه وحدها، إلا أن المياه كانت دائماً عاملاً محفزاً للتوترات الحدودية .إن بناء السدود الضخمة بالقرب من الحدود الدولية، والقدرة على قطع المياه بالكامل عن مناطق شاسعة في دول المصب، يجعل من البنية التحتية المائية أهدافاً استراتيجية في أي صراع مستقبلي1.

يستنتج الباحث أن المياه في حوضي دجلة والفرات لم تعد مجرد مورد حيوي، بل تحولت إلى أداة لـ "الهيمنة المائية" تمارس من خلالها دول المنبع سياسة القوة لفرض واقع جيوسياسي جديد، عبر شرعنة السيطرة المادية وتوظيف التدفقات المائية كأداة للمساومة السياسية والردع الاستراتيجي ضد دول المصب.

الخلاصة

يتضح من هذا التحليل أن الأمن المائي في حوضي دجلة والفرات تجاوز كونه مسألة كمية هيدرولوجية ليصبح ركيزة أساسية للسيادة الوطنية والأمن القومي، إذ ترتبط ندرة المياه اليوم ليس فقط بالعوامل المناخية والسكانية، بل بالسياسات الهيكلية لدول المنبع التي تستخدم المياه كأداة ضغط سياسي. ويعكس هذا التحول خطورة إدارة الأنهار الدولية وفق منطق القوة الجغرافية على حساب القانون الدولي، ما يفرض على دول المصب، ولاسيما العراق، ضرورة تطوير استراتيجية مائية شاملة تجمع بين القدرة التفاوضية والفنية لضمان حقوقها التاريخية والمكتسبة، مع تعزيز الدبلوماسية المائية والضغط الدولي لتحقيق تقاسم منصف ومستدام للموارد المائية في بيئة إقليمية تتسم بتصاعد التحديات الأمنية والبيئية العابرة للحدود.

الفصل الثالث :الإطار القانوني والاتفاقيات الدولية المنظمة

يستكمل هذا الفصل البناء الهيكلي للبحث عبر الانتقال إلى "المظلة القانونية" التي تحكم النزاع المائي في حوضي دجلة والفرات .فبعد استعراض الأبعاد الجغرافية والاستراتيجية، تبرز الحاجة الملحة لتحليل القواعد والمعايير التي وضعها القانون الدولي لتنظيم تقاسم المياه بين الدول المتشاطئة .يهدف هذا الفصل إلى استنطاق المبادئ الأساسية في القانون الدولي للمياه، ومقارنتها بالاتفاقيات التاريخية التي تم إبرامها بين العراق وتركيا وسوريا، وصولاً إلى تفكيك الإشكاليات القانونية والاصطلاحية التي تتخذها دول المنبع كذريعة للتنصل من التزاماتها الدولية .إن هذا الفصل يسعى بوضوح إلى تبيان الفجوة بين "النصوص القانونية الملزمة "وبين "الواقع السياسي "الذي يفرض إرادته على الموارد المائية العابرة للحدود.

المبحث الأول :مبادئ القانون الدولي للمياه العابرة للحدود

يستند القانون الدولي للمياه إلى عدة مبادئ أساسية تهدف إلى تنظيم العلاقة بين الدول المتشاطئة، وأهمها:

- **مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول:** الذي يوجب على كل دولة استغلال الموارد المائية بطريقة لا تضر بمصالح الدول الأخرى، مع الأخذ في الاعتبار العوامل الجغرافية والمناخية والاقتصادية والاجتماعية للسكان المتأثرين . [2]هذا المبدأ هو حجر الزاوية في القانون الدولي للمياه، ويهدف إلى تحقيق التوازن بين احتياجات دول المنبع والمصب، وضمان عدم احتكار أي دولة للموارد المائية العابرة للحدود .[3]وتؤكد اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997 بشأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية في

---

[1] Gleick, P. H., "Water and Conflict: Fresh Water Resources and International Security", *International Security*, Vol. 18, No. 1, 1993, pp. 79-112.

[2] **اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية**، اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار رقم 229/51 بتاريخ 21 مايو 1997، المادتان 5 و7؛ اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية (1997)، **المرجع السابق**، المادة 5.

[3] د. عبد العزيز شعبان، "نهرا دجلة والفرات بين الحقوق المكتسبة والسياسة المائية التركية"، **مجلة ديالي للبحوث الإنسانية**، جامعة ديالي، العدد (34)، 2009، ص 15.

الأغراض غير الملاحية على هذا المبدأ بشكل صريح في المادة 5منها، والتي تنص على أن "تستخدم الدول المتشاطئة مجرى مائياً دولياً وتنميه وتحميه وتصونه بطريقة منصفة ومعقولة[1]."

- **مبدأ عدم التسبب في ضرر ذي شأن:** وهو التزام قانوني يمنع دول المنبع من إقامة مشروعات تؤدي إلى حرمان دول المصب من حصصها المائية الكافية أو إلحاق ضرر بيئي أو اقتصادي كبير بها .[2]هذا المبدأ، المنصوص عليه في المادة 7 من اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997، يفرض على الدول المتشاطئة اتخاذ جميع التدابير المناسبة لمنع إلحاق ضرر ذي شأن بالدول الأخرى .[3]ويشمل ذلك تقييم الأثر البيئي للمشاريع المائية الكبرى والتنسيق مع الدول المتأثرة قبل الشروع فيها[4].
- **مبدأ الإخطار المسبق والتشاور:** الذي يلزم الدول بتبادل المعلومات حول أي مشروعات جديدة على الأنهار الدولية قد تؤثر على دول أخرى، وإجراء مشاورات بحسن نية للتوصل إلى حلول مقبولة [5].هذا المبدأ يعزز الشفافية والتعاون بين الدول المتشاطئة، ويقلل من احتمالية نشوء النزاعات بسبب نقص المعلومات أو سوء الفهم [6].
- **مبدأ التعاون وتبادل المعلومات:** بالإضافة إلى المبادئ المذكورة أعلاه، يؤكد القانون الدولي للمياه على أهمية التعاون بين الدول المتشاطئة في إدارة الموارد المائية المشتركة وتبادل البيانات والمعلومات المتعلقة بها [7].هذا التعاون يمكن أن يشمل إنشاء لجان مشتركة لإدارة الأحواض المائية، وتنسيق الخطط التنموية، وتبادل الخبرات الفنية[8].

ويؤكد الباحث أن فاعلية مبادئ القانون الدولي في حماية حقوق دول المصب تظل مقيدة بمدى التزام دول المنبع بمعايير "الاستخدام المنصف" وتخليها عن نزعة "السيادة المطلقة" لصالح آليات التشاور والإخطار المسبق.

المبحث الثاني :الاتفاقيات التاريخية بين الدول المتشاطئة

شهد تاريخ العلاقات المائية بين العراق وتركيا وسوريا عدة محاولات لتقنين تقاسم المياه، منها:

- **معاهدة لوزان (1923):** على الرغم من أن هذه المعاهدة لم تتناول بشكل مباشر قضايا تقاسم المياه، إلا أن المادة 108 منها نصت على ضرورة تشكيل لجنة مشتركة بين تركيا وسوريا والعراق (التي كانت تحت الانتداب البريطاني حينها) بهدف حل النزاعات المحتملة التي يمكن أن تنشأ عن استخدام مياه الأنهار العابرة للحدود .[9]هذه المادة، وإن كانت عامة، إلا أنها أرست مبدأ التشاور والتعاون المستقبلي بين الدول المتشاطئة[10].

---

[1] اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية (1997)، **المرجع السابق**، المادتان 5 و7.

[2] **اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية**، اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار رقم 229/51 بتاريخ 21 مايو 1997، المادتان 5 و7.

[3] اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية (1997)، **المرجع السابق**، المادتان 5 و7.

[4] أحمد قاسم شياع ود. علي محمود شكر، "المبادئ الأساسية الحاكمة لبناء السدود على الأنهار الدولية وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997"، **مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية**، المجلد (6)، العدد (1)، 2025، ص 44.

[5] **اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية**، اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار رقم 229/51 بتاريخ 21 مايو 1997، المادتان 5 و7.

[6] التوجهات الحديثة في الستراتيجية المائية بين (العراق، سوريا، تركيا)"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، وحدة الدراسات السياسية، الدوحة، 2009.

[7] اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية (1997)، **المرجع السابق**، المادة 8.

[8] أحمد قاسم شياع، **المرجع السابق**، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 2025، ص 48.

[9] تركيا تتحكم بمياه الفرات ودجلة ببناء السدود"، **صحيفة الاندبندنت عربية**، لندن، تقرير منشور بتاريخ 15 يونيو 2021.؛ الأسباب والتداعيات وآفاق الحلول: أزمة المياه في العراق"، **وكالة شفق نيوز**، بغداد، منشور بتاريخ 12 سبتمبر 2019.

[10] وجيه كوثراني وآخرون، **العرب: من مرج دابق إلى سايكس–بيكو (1516-1916)**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، ص 112.

• **اتفاقية الصداقة وحسن الجوار (1946):** وتعتبر من أهم الوثائق القانونية، حيث نصت في بروتوكولها الأول على ضرورة التعاون الفني وتبادل البيانات الهيدرولوجية بين العراق وتركيا[1] .هذا البروتوكول، الذي تم توقيعه في أنقرة، مثل أول إطار قانوني ثنائي بين العراق وتركيا لتنظيم مياه دجلة والفرات، وأكد على أهمية تبادل المعلومات والخبرات الفنية لضمان الاستخدام الأمثل للموارد المائية[2].

• **بروتوكول عام 1987:** وهو اتفاق مؤقت بين تركيا وسوريا، تعهدت بموجبه تركيا بتوفير تدفق سنوي لا يقل عن 500 متر مكعب في الثانية من مياه الفرات عند الحدود السورية.[3]هذا البروتوكول كان يهدف إلى تنظيم تدفق المياه خلال فترة ملء حوض سد أتاتورك، وكان له طابع مؤقت لمدة 5سنوات .[4]وقد قامت سوريا لاحقاً في عام 1989 بتوقيع اتفاقية مع العراق لتحديد حصص المياه الممررة، حيث تكون حصة العراق 58٪ وحصة سوريا 42٪ من مياه الفرات [5].وقد سجلت سوريا هذا الاتفاق لدى الأمم المتحدة في عام 1994 لضمان حقوقها وحقوق العراق في مياه الفرات[6].

يستنتج الباحث أن الاتفاقيات التاريخية اتسمت بالتجزئة والتحول من التشاور العام إلى بروتوكولات فنية مؤقتة، مما كرس غياب إطار قانوني شامل وملزم يضمن الحقوق المائية الدائمة.

المبحث الثالث :الإشكاليات القانونية في تفسير طبيعة النهرين

تكمن العقدة القانونية الكبرى في رفض تركيا الاعتراف بصفة "الدولية "لنهري دجلة والفرات، وتسميتهما "أنهاراً عابرة للحدود ."هذا التمييز الاصطلاحي ليس مجرد تلاعب بالألفاظ، بل هو موقف سياسي يهدف إلى التملص من التزامات القانون الدولي الخاص بالأنهار الدولية، والتمسك بالسيادة المطلقة على المياه التي تنبع من أراضيها، وهو ما يتعارض مع اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997 بشأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية7.

تستند تركيا في موقفها هذا إلى ما يعرف بـ "مبدأ هارمون(Harmon Doctrine) "، الذي يمنح دول المنبع الحق في السيادة المطلقة على المياه التي تنبع من أراضيها، بغض النظر عن تأثير ذلك على دول المصب 8هذا المبدأ، الذي نشأ في الولايات المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر، يعتبر مرفوضاً من قبل غالبية دول العالم والقانون الدولي المعاصر، الذي يتبنى مبادئ الاستخدام المنصف والمعقول وعدم الإضرار .9إن تمسك تركيا بهذا المبدأ يعكس رغبتها في الحفاظ على سيطرة كاملة على مواردها المائية، متجاهلة الحقوق التاريخية لدول المصب واحتياجاتها المائية10.

إن عدم تصديق تركيا على اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997 يعمق هذه الإشكالية، حيث ترفض الالتزام بالمعايير الدولية التي تهدف إلى تنظيم استخدام المجاري المائية الدولية بشكل عادل ومنصف.11هذا

---

[1] د. عقيلة هادي محمد، "الوضع القانوني الدولي لاستخدام مياه نهري دجلة والفرات"، **مجلة العلوم القانونية**، كلية القانون - جامعة بغداد، المجلد (38)، العدد (2)، 2023، ص 112.

[2] العراق بلا أنهار عام 2040: قصة أزمة المياه"، **مركز روابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية**، بغداد، منشور بتاريخ 22 مايو 2019 ؛ البروتوكول العراقي التركي المنظم لجريان مياه دجلة والفرات"، **صحيفة طريق الشعب**، العدد (142)، بغداد، 2018.

[3] د. عقيلة هادي محمد، المرجع السابق، ص 112.

[4] بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العربية السورية وجمهورية تركيا لعام 1987."

[5] الاستيلاء التركي على مياه الفرات"، **صحيفة الجمهورية**، القاهرة، مقال تحليلي، منشور في 10 مارس 2021.

[6] بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العربية السورية وجمهورية تركيا لعام 1987

[7] د. فرح عبد الكريم محمد، **النزاع على المياه بين العراق وتركيا**، بغداد: دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، 2003، ص 89.

[8] م.م. عمار مرضي علاوي، "السياسات المائية التركية وأثرها على حقوق العراق في مياه دجلة والفرات"، دراسة منشورة عبر منصة **ResearchGate**، أكتوبر 2025، ص 12.

[9] المياه وتمسك تركيا بنظرية (هارمون) المنقرضة"، **منصة آراء حرة**، مقال منشور بتاريخ 5 يناير 2025.

[10] سياسة السدود التركية وانعكاساتها على العراق"، **تقرير المرصد السوري لحقوق الإنسان**، بريطانيا، 2021.

[11] مقاربة قانونية وسياسية للنزاع المائي"، **مجلة الخليج للبحوث الاستراتيجية**، المجلد (3)، العدد (7)، المنامة، 2025، ص 88.

الرفض يضع العراق وسوريا في موقف تفاوضي ضعيف، ويجعل من الصعب تطبيق مبادئ القانون الدولي للمياه بشكل فعال1.

يستنتج الباحث أن النزاع القانوني يتمحور حول "صراع المصطلحات"؛ حيث توظف تركيا مفهوم "الأنهار عابرة الحدود" لإحياء مبدإ "هارمون" المنقرض قانوناً، بهدف شرعنة سيادتها المطلقة والتملص من استحقاقات اتفاقية 1997 الدولية التي تضمن الحقوق التاريخية لدول المصب.

الخلاصة

يستنتج الباحث من خلال استقراء الإطار القانوني والاتفاقيات الدولية المنظمة لحوضي دجلة والفرات، أن الأزمة المائية الراهنة ليست أزمة نصوص أو افتقار للقواعد القانونية، بل هي "أزمة التزام سياسي " وتفسير أحادي الجانب لقواعد القانون الدولي .لقد كشف التحليل أن المبادئ المستقرة عالمياً، كـ "الاستخدام المنصف "و"عدم الإضرار بالآخر"، تظل قاصرة عن حماية حقوق دول المصب ما لم تقترن بإرادة دولية ملزمة تمنع دول المنبع من تحويل التفسيرات اللغوية (كالتفريق بين النهر الدولي والنهر عابر الحدود) إلى مسوغات قانونية لممارسة السيادة المطلقة على المياه.

إن الاتفاقيات التاريخية المبرمة، رغم أهميتها كوثائق إثبات لـ "الحقوق المكتسبة"، قد تعرضت للتآكل مع مرور الزمن بسبب طبيعتها البروتوكولية أو المؤقتة، وبسبب الرفض التركي المستمر للمصادقة على الاتفاقيات الشاملة كاتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997 .وبناءً عليه، يخلص الفصل إلى أن المسار القانوني وحده لا يكفي لاسترداد الحقوق المائية المنهوبة، بل لابد من دعمه بضغط دبلوماسي وفني يستند إلى الحجج القانونية الراسخة، وتحويل الملف المائي من مجرد نزاع فني إلى قضية حقوقية دولية ترتبط بحق الشعوب في البقاء والحياة، وهو ما يضع العراق أمام حتمية تدويل القضية المائية وفق منظور قانوني جديد يتناسب مع حجم التحديات الراهنة.

الفصل الرابع: محركات الصراع المائي في حوضي دجلة والفرات

تُعد مياه دجلة والفرات الشريان الوجودي الذي قامت عليه حضارات الهلال الخصيب، إلا أن هذه الأهمية تحولت منذ منتصف القرن العشرين إلى بؤرة صراع جيوسياسي معقد بين دول المنبع والمصب. ولم يعد التنافس مجرد خلاف تقني، بل استحال إلى جزء من "الهيدروبوليتيك" الإقليمي؛ حيث تتداخل المصالح القومية والأمن الغذائي مع التوازنات السياسية الهشة في المنطقة.2

ويحلل هذا الفصل محركات الصراع المائي، من المشروعات الإنشائية والتباينات القانونية إلى التداعيات البيئية والاجتماعية المهددة للأمن القومي لدول المصب تحت وطأة التغير المناخي.

المبحث الأول: مسارات الصراع المائي في حوضي دجلة والفرات: دراسة تاريخية في الأطر التعاقدية والتحولات الهيدروليكية المعاصرة

تتجذر الإشكالية القانونية لإدارة مياه دجلة والفرات في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، حيث أرست معاهدتا "سيفر" (1920) و"لوزان" (1923) الأسس الأولى لحماية الحقوق المائية للدول التي نشأت عن تفكك الدولة العثمانية .3

وقد تعزز هذا الإطار لاحقاً من خلال "معاهدة الصداقة وحسن الجوار" عام 1946، التي ألزمَت تركيا بإبلاغ العراق بأي مشاريع مائية على منابع الأنهار، إلا أن عمومية النصوص وغياب آليات التنفيذ الفعلية منح أنقرة مجالاً واسعاً لتكريس سيادتها المطلقة على منابع دجلة والفرات .4

---

[1] م.م. عمار مرضي علاوي، **المرجع السابق، ص 12.**

[2] UNESCO, *Advocacy Note: Water Scarcity and Climate Risks in Iraq*, Paris: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 2026, pp. 5-12.

[3] **معاهدة لوزان للسلام (1923)**، المادة (109) المتعلقة بتنظيم استخدام المجاري المائية الدولية المشتركة بين تركيا وسوريا والعراق، جنيف، 1923.

[4] **معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين العراق وتركيا**، البروتوكول رقم (1) الخاص بتنظيم مياه نهري دجلة والفرات، أنقرة، 29 مارس 1946.

في ضوء هذه البيئة القانونية والسياسية، برز مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) في سبعينيات القرن العشرين، مستهدفاً إنشاء 22 سداً و19 محطة لتوليد الطاقة الكهرومائية لري نحو 1.8 مليون هكتار .1

وقد تجاوز المشروع أبعاده التنموية ليصبح أداة جيوسياسية بامتياز، منحته القدرة على التحكم الاستراتيجي في تدفقات المياه نحو سوريا والعراق، وهو ما تجسد عملياً في خطوة قطع مياه الفرات لمدة شهر كامل عام 1990 لملء خزان سد أتاتورك، مما أثار تداعيات سياسية ودبلوماسية على المستوى الإقليمي .2

كما يُمثل سد "أتاتورك" الذي اكتمل عام ١٩٩٠ الركيزة الأساسية لمشروع (GAP) وأحد أضخم السدود الركامية عالمياً؛ إذ تبلغ سعته التخزينية ٤٨ مليار متر مكعب، وهي طاقة تتجاوز التدفق السنوي لنهر الفرات البالغ ٣٠ مليار متر مكعب. تمنح هذه القدرة تركيا إمكانية حجز تدفق النهر بالكامل لأكثر من عام ونصف، مما أدى إلى تحويل النمط الهيدرولوجي من جريان طبيعي موسمي إلى تدفق محكوم كلياً بمتطلبات الطاقة والري التركية، الأمر الذي انعكس سلباً على استدامة المشاريع الزراعية في دول المصب (سوريا والعراق).3

يمثل سد "إليسو" على نهر دجلة التهديد الأكبر والأحدث للأمن المائي العراقي؛ إذ يقع على بُعد ٦٥ كم فقط من الحدود بسعة تخزينية تبلغ ١٠.٤ مليار متر مكعب. ومنذ بدء تشغيله الكامل عام ٢٠١٩، تراجعت مناسيب دجلة لمستويات تاريخية، مما قلل التدفقات الواصلة إلى سد الموصل وأثر مباشرة على إمدادات المياه للمدن والزراعة وصولاً إلى الأهوار، وهو ما ينذر بكارثة بيئية واجتماعية ما لم يُنظّم ذلك باتفاق ملزم للإطلاقات المائية.4

يستنتج الباحث أن التحول من "دبلوماسية الاتفاقيات" إلى "واقع الهيمنة الهيدروليكية" جعل من سدّي (أتاتورك وإليسو) أدوات للتحكم المطلق في الشريان الحيوي للمنطقة، مما نقل أزمة المياه من حيز التنسيق الفني إلى التهديد الوجودي المباشر لاستدامة الحياة والبيئة في دول المصب.

المبحث الثاني: التكييف القانوني والمسارات السياسية للنزاع المائي: من صراع السيادة والاتفاقيات الثنائية إلى آفاق الإطار الاستراتيجي المعاصر

يتمحور الخلاف القانوني الجوهري بين تركيا ودول المصب حول تعريف طبيعة نهري دجلة والفرات والقواعد القانونية الواجبة التطبيق عليهما. تتبنى تركيا موقفاً قانونياً متصلباً يرفض وصف النهرين بأنهما 'نهران دوليان' (International Rivers)، وتصر بدلاً من ذلك على وصفهما بأنهما 'نهران عابران للحدود' (Transboundary Rivers). هذا التمييز الاصطلاحي ليس مجرد تلاعب بالألفاظ، بل هو أساس قانوني تستخدمه أنقرة للادعاء بأن النهرين هما 'مياه وطنية تركية' حتى لحظة عبورهما الحدود، مما يمنحها الحق في السيادة المطلقة على استخدامهما داخل أراضيها، وهو ما يعرف بـ 'عقيدة هارمون' (Harmon Doctrine) التي تعود للقرن التاسع عشر.5

في المقابل، تتمسك دول المصب (العراق وسوريا) بقواعد القانون الدولي للمياه، لا سيما مبدأي "السيادة الإقليمية المحدودة" و"وحدة الحوض المائي"، باعتبار دجلة والفرات مجريين دوليين يخضعان لاتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧. وتُلزم هذه الاتفاقية الدول المتشاطئة بمعايير "الاستخدام المنصف والمعقول"

---

[1] Republic of Turkey, Ministry of Development, *The Southeastern Anatolia Project (GAP): Status Report*, Ankara: GAP Administration Press, 2024.

[2] Jongerden, J., "Water Power: The Domestic and Geostrategic Dimensions of Turkey's GAP Project", *Conflict, Security & Development*, Routledge, Vol. 17, No. 5, 2010, pp. 411-428.

[3] Al-Ansari, N., & Knutsson, S., "Iraq's Water Resources: A Looming Crisis", *Journal of Water Resource and Protection*, Scientific Research Publishing, Vol. 3, No. 6, 2011, pp. 496-502.

[4] Thaman, R. M., *The Ilisu Dam and its Impact on the Mesopotamian Marshes of Iraq*, Leiden: Brill Publishing, 2021, pp. 88-105.

[5] Harris, L. M., "Water and Conflict Geographies of the Southeastern Anatolia Project", *Society and Natural Resources*, Vol. 15, No. 8, 2002, pp. 743–759.

و"عدم التسبب بضرر جسيم" للآخرين. وفي المقابل، ترفض تركيا الانضمام لهذه الاتفاقية بذريعة حماية حقوقها السيادية ومنع دول المصب من عرقلة مشاريعها التنموية؛ مما كرس غياب إطار قانوني ملزم وأبقى النزاع في دائرة مفرغة.1

اتسمت المواقف السياسية للدول الثلاث بالتذبذب تبعاً للظروف السياسية والأمنية في المنطقة. في عام 1987، وفي ظل توترات أمنية، وقعت تركيا وسوريا 'بروتوكول التعاون الاقتصادي'، الذي تضمن تعهداً تركياً مؤقتاً بإطلاق ما لا يقل عن 500 متر مكعب في الثانية من مياه الفرات عند الحدود السورية، بانتظار اتفاق نهائي لتقسيم المياه. وفي عام 1990، وقع العراق وسوريا اتفاقية ثنائية لتقسيم مياه الفرات الواصلة إليهما بنسبة 58٪ للعراق و42٪ لسوريا. ومع ذلك، ظلت هذه الاتفاقيات 'مؤقتة' و'جزئية'، حيث ترفض تركيا حتى الآن تحويل بروتوكول 1987 إلى اتفاقية ثلاثية دائمة وشاملة تشمل نهري دجلة والفرات معاً.2

لقد استخدمت تركيا ملف المياه مراراً كأداة للمساومة في ملفات أخرى، مثل الملف الأمني المتعلق بحزب العمال الكردستاني (PKK). ففي فترات التعاون الأمني، كانت التدفقات المائية تشهد استقراراً نسبياً، بينما كانت تتقلص في فترات التوتر. هذا 'التسييس' للمورد المائي جعل من الصعب بناء ثقة متبادلة بين الدول الثلاث، وأدى إلى فشل 'اللجنة الفنية المشتركة' (JTC) التي تأسست في الثمانينيات، حيث تحولت اجتماعاتها إلى منصات لعرض المواقف المتناقضة بدلاً من البحث عن حلول تقنية لتقاسم المياه.3

شهدت السنوات الأخيرة تحولاً جوهرياً في المقاربة العراقية-التركية لملف المياه، مدفوعاً بضرورات الاستقرار الاقتصادي والأمني. وقد تجسد هذا التحول في "اتفاقية الإطار الاستراتيجي" الموقعة خلال زيارة الرئيس أردوغان لبغداد في أبريل 2024، والتي ربطت الأمن المائي بمشاريع استراتيجية كبرى كـ "طريق التنمية". تهدف هذه الرؤية الجديدة إلى خلق شبكة مصالح متبادلة تُحول استقرار التدفقات المائية إلى مصلحة مشتركة للطرفين، بدلاً من كونها نقطة خلافية مجردة.4

تتضمن تفاهمات 2025 التزاماً تركياً بضمان حصص مائية عادلة للعراق لعشر سنوات، مقابل تحديث العراق لمنظومات الري بالتقنيات التركية، مع إنشاء مركز بحثي مشترك ببغداد لمراقبة المياه. ورغم إيجابية هذه الخطوة، يبقى التحدي الأبرز في مأسستها دولياً وإيداعها لدى الأمم المتحدة لضمان استدامتها وتجاوز التقلبات السياسية.5

يستنتج الباحث أن التكييف القانوني للنزاع المائي قد انتقل من مرحلة "صراع المفاهيم والسيادة المطلقة" التي كرستها عقيدة هارمون، إلى مرحلة "دبلوماسية المصالح المتبادلة" عبر اتفاقية الإطار الاستراتيجي لعام 2024، التي تسعى لربط الأمن المائي بالتنمية الاقتصادية الشاملة كضمانة لاستقرار التدفقات خارج دائرة التجاذبات السياسية التقليدية.

المبحث الثالث: التداعيات البيئية والمجتمعية للصراع المائي وأدوار القوى الدولية ومنظمات المجتمع المدني في إدارة الأزمة

أدى التراجع الحاد في كميات المياه وتدهور نوعيتها إلى آثار كارثية على النظم البيئية والاجتماعية في العراق وسوريا. في جنوب العراق، وتحديداً في محافظة البصرة، أدى انخفاض ضغط المياه العذبة في شط العرب إلى زحف 'اللسان الملحي' من الخليج العربي لمسافة تزيد عن 100 كيلومتر شمالاً. هذا

---

[1] **اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية**، اعتمدتها الجمعية العامة بموجب القرار 229/51 لعام 1997، المادتان 5 و7.

[2] **بروتوكول التعاون الاقتصادي بين سوريا وتركيا**، دمشق، 17 يوليو 1987؛ و**محضر اتفاق تقسيم مياه الفرات بين العراق وسوريا**، بغداد، 1990

[3] Kibaroğlu, A., "Turkey, Syria and Iraq: Conflict over the Euphrates-Tigris", *Climate-Diplomacy*, Berlin: Adelphi Research, 2014.

[4] **اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين جمهورية العراق والجمهورية التركية**، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، بغداد، نيسان 2024.

[5] **تقرير المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، "النزاع المائي في حوضي دجلة والفرات: قراءة في تفاهمات 2025"، الدوحة، كانون الثاني 2025.

التملح أدى إلى تدمير ملايين أشجار النخيل التي كانت تشكل العمود الفقري للاقتصاد الزراعي في المنطقة، وجعل المياه غير صالحة للاستخدام البشري، مما أدى إلى أزمات صحية واحتجاجات شعبية واسعة.1

عرضت الأهوار العراقية، المصنفة ضمن التراث العالمي، لجفاف غير مسبوق أفقدها 70٪ من مساحتها، مما أدى لانهيار سبل عيش "المعدان" وطمس هوية حضارية استمرت خمسة آلاف عام. هذا الانهيار البيئي لم يخل بالتوازن البيولوجي فحسب، بل دفع بآلاف العائلات نحو الهجرة القسرية للمدن، محولاً أزمة المياه إلى تحدٍ أمني واجتماعي مركب يهدد السلم المجتمعي.2

لا تقتصر الأزمة على 'كمية' المياه، بل تمتد إلى 'جودتها'. فالمشاريع الزراعية الواسعة في إطار مشروع (GAP) التركي تعتمد على استخدام مكثف للأسمدة والمبيدات الكيماوية. تعود مياه الصرف الزراعي المحملة بهذه الملوثات، بالإضافة إلى الأملاح الناتجة عن غسل التربة، إلى مجرى النهرين لتصل إلى سوريا والعراق بتركيزات عالية. تشير التقارير البيئية إلى أن نسبة الملوحة (TDS) في مياه الفرات عند دخولها العراق قد تضاعفت ثلاث مرات عما كانت عليه في السبعينيات، مما يجعلها غير صالحة لزراعة العديد من المحاصيل الحساسة للملوحة ويؤثر على الصحة العامة للسكان.3

لعبت المنظمات الدولية دوراً متفاوتاً في محاولة التوسط أو التخفيف من حدة الصراع المائي. فقد تدخل البنك الدولي في البداية لتمويل بعض أجزاء مشروع (GAP)، لكنه انسحب لاحقاً تحت ضغط دول المصب وبسبب غياب اتفاق شامل بين الدول المتشاطئة، وهو ما يعد انتصاراً دبلوماسياً للعراق وسوريا في ذلك الوقت. كما قامت منظمة اليونسكو بدور حيوي في تسليط الضوء على المخاطر التي تهدد الأهوار العراقية، مما ساهم في إدراجها على لائحة التراث العالمي، وهو ما وفر أداة ضغط قانونية وأخلاقية دولية يمكن للعراق استخدامها للمطالبة بضمان تدفقات مائية بيئية.4

علاوة على ذلك، برز دور منظمات المجتمع المدني والخبراء الأكاديميين في الدول الثلاث من خلال مبادرات 'دبلوماسية المسار الثاني'. تهدف هذه المبادرات إلى خلق قنوات تواصل غير رسمية بين الخبراء لتبادل البيانات الهيدرولوجية وبناء الثقة بعيداً عن التشنجات السياسية. إن تعزيز هذا الدور يمكن أن يساهم في صياغة حلول تقنية مبتكرة لمشاكل الملوحة والهدر المائي، ويخفف من حدة الخطاب القومي المتطرف الذي غالباً ما يحيط بقضية المياه في المنطقة.5

يستنتج الباحث أن الصراع المائي تجاوز حدود الخلاف السياسي ليتحول إلى "إبادة بيئية واجتماعية" هددت الهوية الحضارية للأهوار وتسببت في نزوح سكاني قسري، مما يستوجب تفعيل "دبلوماسية المسار الثاني" والضغط عبر المنظمات الدولية لتحويل ملف المياه من أداة للهيمنة إلى مسؤولية أخلاقية وقانونية تضمن الحق في جودة الحياة واستدامة النظم البيئية.

المبحث الرابع: آفاق التنمية المائية المستدامة وتحديات المناخ: دراسة في الحلول التعاونية والبدائل الاستراتيجية

يزيد التغير المناخي من قتامة المشهد المائي في حوضي دجلة والفرات، حيث يُصنف العراق كواحد من أكثر خمس دول في العالم تأثراً بهذه الظاهرة. تشير النماذج المناخية إلى أن منطقة منابع النهرين في جبال طوروس ستشهد انخفاضاً في معدلات تساقط الثلوج والأمطار بنسبة تصل إلى 25% بحلول

---

[1] وكالة أسوشيتد برس(AP) ، "أزمة المياه ترفع ملوحة الأرض في جنوب العراق"، تقرير ميداني من البصرة، منشور بتاريخ 18 تشرين الثاني 2018.

[2] Norwegian Refugee Council (NRC), *Inadequate and Inequitable: Water Scarcity and Displacement in Iraq*, Oslo: NRC Reports, 2023, pp. 10-15.

[3] World Bank, *Iraq Economic Monitor: Seizing the Opportunity for Reform and Regeneration*, Washington D.C.: World Bank Group, 2021, pp. 30-35.

[4] UNESCO World Heritage Centre, *The Ahwar of Southern Iraq: Refuge of Biodiversity and the Relict Landscape of the Mesopotamian Cities*, UNESCO Mission Report, 2024.

[5] Save the Tigris Campaign, *Civil Society and Water Diplomacy in the Tigris-Euphrates Basin*, Annual Advocacy Report, 2023.

منتصف القرن الحالي، مع ارتفاع ملحوظ في درجات الحرارة يؤدي إلى زيادة معدلات التبخر في الخزانات والسدود. هذا يعني أن 'الكعكة المائية' التي تتصارع عليها الدول الثلاث آخذة في الانكماش، مما يجعل الصراع على الحصص أكثر حدة وشراسة في المستقبل.1

يؤدي استمرار السياسات الأحادية في بناء السدود بعيداً عن الإدارة المتكاملة إلى استنزاف غير مسترد للموارد المائية. لذا، يفرض المستقبل الانتقال من منطق "تقاسم المياه" إلى "تقاسم المنافع" عبر مشاريع تحلية مشتركة، وتطوير نُظم ري ذكية، وإدارة جماعية للسدود تضمن حماية النظم البيئية كالأهوار، مع ضرورة إرساء آلية دولية قانونية لفض النزاعات المائية سلمياً.2

يستنتج الباحث أن التغير المناخي حوّل الصراع المائي إلى "لعبة صفرية" لتقلص الموارد، مما يفرض التحول من صراع السيادة إلى "دبلوماسية تقاسم المنافع" والإدارة الجماعية لمواجهة التهديدات البيئية الوجودية.

الخلاصة

يستنتج هذا الفصل أن الصراع المائي في حوضي دجلة والفرات تجاوز التنافس التنموي ليصبح تهديداً وجودياً لدول المصب وركيزةً للأمن القومي، خاصة بعدما فرض مشروع (GAP) التركي واقعاً من التبعية الهيدرولوجية في ظل غياب إطار قانوني ملزم .3ولتجاوز هذه الأزمة، يوصي الباحث بضرورة تدويل الدبلوماسية المائية للضغط باتجاه الانضمام لاتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997، مع وجوب تحديث الإدارة المائية الداخلية في العراق ومأسسة التفاهمات الأخيرة مع تركيا ضمن معاهدات دولية تضمن الحد الأدنى من الإطلاقات المائية الكفيلة بحماية النظم البيئية وضمان حقوق الأجيال القادمة في بلاد الرافدين.4

الفصل الخامس :آفاق التعاون والإدارة المشتركة للموارد المائية

يرسم هذا الفصل ملامح التحول نحو "الدبلوماسية المائية" الفعالة، منتقلاً من تحليل مسارات الصراع التاريخي إلى استكشاف آفاق الإدارة المشتركة لحوضي دجلة والفرات. ويهدف البحث هنا إلى رصد المبادرات الإقليمية والدولية التي سعت لتقريب وجهات النظر، مع استقراء نماذج دولية ناجحة استطاعت تحويل الأنهار من بؤر للنزاع إلى مساحات للتكامل؛ وصولاً إلى صياغة رؤية استراتيجية توازن بين تحديث الإدارة الداخلية وتفعيل الأدوات القانونية والدبلوماسية. إن معالجة الإشكالية المائية في هذا السياق تتطلب مقاربة شاملة تتجاوز الحلول التقليدية، لتشتبك مع الأبعاد السياسية والاجتماعية التي شكلت تاريخ المنطقة ومستقبل أمنها المستدام[5].

المبحث الأول :المبادرات الإقليمية والدولية للتعاون المائي

رغم حدة الصراع على الموارد المائية في حوضي دجلة والفرات، ظهرت عدة مبادرات إقليمية ودولية تهدف إلى تحويل المياه من سبب للنزاع إلى حافز للتعاون والتنمية المشتركة .هذه المبادرات، وإن واجه بعضها تحديات كبيرة، إلا أنها تمثل محاولات جادة لوضع أطر للتعاون المستدام .من أبرز هذه المبادرات "اللجنة الفنية المشتركة "التي تأسست في الثمانينيات بين تركيا وسوريا والعراق .كان الهدف من هذه اللجنة هو تبادل البيانات والمعلومات حول الموارد المائية ووضع خطط مشتركة لإدارتها .ومع ذلك، تعثرت أعمال اللجنة بشكل متكرر بسبب الخلافات السياسية وعدم التوافق على تعريف" النهر الدولي "

---

[1] IPCC, *Climate Change 2024: Impacts, Adaptation and Vulnerability - Regional Assessment of the Middle East*, Cambridge University Press, 2024.

[2] Gleick, P. H., *The World's Water: The Biennial Report on Freshwater Resources*, Vol. 10, Island Press / Pacific Institute, 2023, pp. 55-70.

[3] مركز الجزيرة للدراسات، "الصراع على المياه في حوضي دجلة والفرات: الأبعاد والتداعيات"، ورقة تقدير موقف، الدوحة، 2021

[4] أ.م.د. رحيم حايف كاظم السلطاني، "سد أليسو التركي وتأثيراته المستقبلية على حصة العراق المائية"، **مجلة ننار للبحوث والدراسات**، المجلد (5)، العدد (19)، 2024، ص 45

[5] م. مولر، وآخرون، **المناخ والمياه والتعاون في حوض الفرات ودجلة: التحديات التي تواجه التكيف**، تقرير مشروع (Cascades)، الاتحاد الأوروبي، 2022، ص 12.

مقابل" المياه العابرة للحدود"، وهو ما عكس تبايناً جوهرياً في وجهات النظر بين دول المنبع والمصب حول حقوق السيادة على المياه[1] . هذا التباين في المفاهيم القانونية أدى إلى شلل في عمل اللجنة، حيث لم تتمكن من تجاوز الخلافات الأساسية حول كيفية تطبيق القانون الدولي للمياه على حوض النهر.[2]

بالإضافة إلى المبادرات الإقليمية، برزت أهمية الوساطة الدولية في تقريب وجهات النظر ووضع إطار قانوني ملزم لتقاسم المياه .وقد لعبت منظمات دولية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي دوراً في هذا الصدد، من خلال تقديم الدعم الفني والمالي، وتسهيل الحوار بين الدول المتشاطئة .تهدف هذه الجهود إلى تشجيع الدول على الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمياه العابرة للحدود، وتطبيق مبادئ القانون الدولي للمياه لضمان التوزيع العادل والمنصف للموارد المائية[3]. إن الدور الذي تلعبه هذه المنظمات لا يقتصر على الوساطة فحسب، بل يمتد ليشمل بناء القدرات، وتقديم الخبرات الفنية، وتوفير التمويل للمشروعات المشتركة التي تعزز التعاون المائي.[4]

من الأمثلة على هذه الجهود، بروتوكول عام 1987 بين تركيا وسوريا، والذي التزمت فيه تركيا بضخ 500 متر مكعب في الثانية من مياه الفرات إلى سوريا .كما تبع ذلك اتفاقية عام 1990 بين سوريا والعراق، التي قسمت المياه الواصلة إلى الحدود السورية بنسبة 42٪ لسوريا و58٪للعراق .هذه الاتفاقيات، رغم أنها لم تحل جميع القضايا العالقة، إلا أنها مثلت خطوات نحو الاعتراف بالحاجة إلى التنسيق والتعاون في إدارة الموارد المائية المشتركة .[5] ومع ذلك، فإن التحديات الجيوسياسية والاقتصادية والبيئية المستمرة في المنطقة، بالإضافة إلى غياب إطار قانوني شامل وملزم لجميع الأطراف، قد حدت من فعالية هذه المبادرات وجعلت التعاون المائي هشاً ومتقطعاً .إن التغيرات المناخية وتزايد الطلب على المياه يزيدان من تعقيد المشهد، مما يستدعي مقاربات أكثر شمولية واستدامة[6] .كما أن عدم وجود آلية تنفيذ واضحة ومقبولة من جميع الأطراف لهذه الاتفاقيات، قد أضعف من قدرتها على تحقيق الاستقرار المائي طويل الأمد. [7]

يستنتج الباحث أن المبادرات المائية، من "اللجنة الفنية" إلى الاتفاقيات الثنائية، ظلت رهينة التجاذبات السياسية والتباين المفاهيمي، مما حولها إلى مسكنات مؤقتة تفتقر للشرعية الدولية الملزمة والآليات التنفيذية الكفيلة بمواجهة التحديات المناخية والجيوسياسية المتصاعدة.

المبحث الثاني :نماذج ناجحة للإدارة المشتركة للأنهار الدولية

تقدم تجربة نهر الراين نموذجاً ملهماً لدول حوضي دجلة والفرات في كيفية التحول من النزاع إلى التكامل؛ حيث تأسست اللجنة الدولية لحماية نهر الراين (ICPR) عام 1950 لمعالجة التلوث، ثم تطورت لإدارة النظم الإيكولوجية والفيضانات والتنوع البيولوجي وفق نهج شمولي.[8]

وتعتمد هذه التجربة على تعاون فني وثيق بين الدول المتشاطئة، حيث تُنفذ خطط طموحة مثل "الراين 2020 و2040" لتحسين الاستدامة[9]. ويُعزى نجاح النموذج إلى الفصل بين المسارات التقنية والخلافات

---

[1] نزهت جبار هاشم، "دوافع الصراع ومحفزات التعاون على المياه في حوضي دجلة والفرات"، **مجلة كلية العلوم الإسلامية**، جامعة بغداد، ص 184.

[2] عمار السعيدي، "المياه العابرة للحدود في المنطقة العربية: من النزاع إلى تقاسم المنافع"، **مجلة سياسات عربية**، العدد (62)، الدوحة، 2023، ص 44.

[3] الأمم المتحدة، **اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية**، الجمعية العامة، نيويورك، 1997، ص 5.

[4] منظمة اليونسكو، **التقدّم المحرَز في التعاون في مجال المياه العابرة للحدود: الوضع العالمي لمؤشر الهدف 6-5-2**، تقرير التنمية المستدامة، 2021، ص 22.

[5] عمار السعيدي، "المياه العابرة للحدود في المنطقة العربية"، المرجع السابق، ص 47.

[6] م. مولر، وآخرون، **المناخ والمياه والتعاون في حوض الفرات ودجلة**، المرجع السابق، ص 15.

[7] نزهت جبار هاشم، "دوافع الصراع ومحفزات التعاون على المياه"، المرجع السابق، ص 186.

[8] اللجنة الدولية لحماية نهر الراين(ICPR) ، **تاريخ التعاون المائي المشترك**، تقارير المفوضية، 2020، ص 4؛ اللجنة الدولية لحماية نهر الراين(ICPDR) ، **جائزة النهر الأوروبية الأولى: قصص نجاح على نهر الراين**، 2013، ص 11.

[9] اللجنة الدولية لحماية نهر الراين(ICPR) ، المرجع السابق، ص 6.

السياسية، وبناء الثقة المتبادلة عبر مؤسسات شفافة تعتمد آلية الإجماع وتبادل المعلومات.[1] مدعومة بإطار قانوني دولي صلب متمثل في "اتفاقية حماية الراين" .[2]

أما منظمة استثمار نهر السنغال (OMVS) فتُقدم نموذجاً رائداً في "تقاسم المنافع"؛ حيث قامت منذ تأسيسها عام 1972 على مبدأ "الملكية المشتركة وغير القابلة للتجزئة" للمنشآت المائية الكبرى. هذا التوجه حوّل البنية التحتية، كسدي دياما ومانانتالي، إلى ملكية جماعية للدول الأعضاء، مما عزز المسؤولية المشتركة وبدّد نزاعات الملكية.[3]

ويرتكز نجاح المنظمة على استبدال المحاصصة المائية التقليدية بمفهوم توزيع التكاليف والفوائد (طاقة، ري، ملاحة) وفق الاحتياجات التنموية لكل دولة. وقد أثبت هذا النهج فاعليته في تحقيق الاستقرار الإقليمي والتوازن بين السيادة الوطنية والمصالح الجماعية، مُحولاً الحوض المائي إلى أداة للتكامل الاقتصادي المستدام . [4]

يقدم الباحث تجربتي نهر الراين والسنغال كأدلة عملية على إمكانية التحول من الصراع إلى التكامل. فبينما نجح نموذج الراين في عزل المسارات الفنية عن الخلافات السياسية وبناء الثقة عبر الشفافية والإدارة الإيكولوجية، تميزت منظمة استثمار نهر السنغال بمبدأ "الملكية المشتركة" للمنشآت، وهو ما بدد نزاعات الملكية وحول المياه إلى أداة لتقاسم الفوائد (طاقة، ري، ملاحة) بدلاً من التنازع على الحصص.

المبحث الثالث :استراتيجيات مقترحة لتحقيق الأمن المائي المستدام في حوضي دجلة والفرات

لتحقيق أمن مائي مستدام في حوضي دجلة والفرات، يتطلب الأمر تبني استراتيجية شاملة ومتعددة الأبعاد، تجمع بين تحديث الإدارة الداخلية للموارد المائية وتفعيل الأدوات القانونية والدبلوماسية في المحافل الدولية .هذه الاستراتيجية يجب أن تقوم على فهم عميق للتحديات الراهنة والمستقبلية، مع الاستفادة من الدروس المستفادة من التجارب الدولية الناجحة.

1.الانتقال من" تقاسم المياه "إلى" تقاسم المنافع"

يجب على دول حوضي دجلة والفرات أن تنتقل من المنطق التقليدي لـ"تقاسم المياه"، الذي غالباً ما يؤدي إلى صراعات حول الحصص، إلى منطق" تقاسم المنافع ."هذا النهج يركز على توزيع الفوائد الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن استخدام الموارد المائية، مثل الطاقة الكهرومائية، المنتجات الزراعية، وفرص الملاحة، بدلاً من التركيز فقط على كميات المياه .يمكن تحقيق ذلك من خلال تطوير مشروعات مشتركة للطاقة والزراعة، وإنشاء مناطق اقتصادية حرة على طول النهرين، مما يعزز الترابط الاقتصادي ويخلق حوافز للتعاون .[5] إن تبني هذا المفهوم يتطلب تحولاً في العقلية من التركيز على" الكمية "إلى التركيز على" القيمة"، وكيف يمكن للمياه أن تكون محركاً للتنمية المشتركة بدلاً من أن تكون مصدراً للنزاع[6]على سبيل المثال، يمكن لدول الحوض الاستثمار في محطات طاقة كهرومائية مشتركة، أو تطوير مشاريع زراعية عابرة للحدود تستفيد من المياه بشكل جماعي، مما يعود بالنفع على جميع الأطراف. [7]

2.تحديث نظم الري وتعزيز كفاءة الاستخدام

---

[1] كلية الحقوق بجامعة جورج تاون، **المفوضية الدولية لحماية نهر الراين: دراسة قانونية**، واشنطن، ص 33.

[2] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا(UNECE) ، **اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود**، جنيف، ص 14.

[3] منظمة استثمار نهر السنغال(OMVS) ، **دراسة حالة حول استثمار المجاري المائية العابرة للحدود**، ص 2؛ المركز الأفريقي للتنمية(CDA-OMVS) ، **البنية التحتية المشتركة وتقاسم المنافع في أحواض السنغال والنيجر**، 2016، ص 9.

[4] جنيف ووتر هاب(Geneva Water Hub) ، **التعاون وتقاسم المنافع في حوضي نهر السنغال والنيجر**، 2015، ص 18؛ منظمة واثي(Wathi) ، **إدارة الموارد المائية المتكاملة في حوض السنغال: الفوائد والتحديات**، 2022، ص 10،7.

[5] جنيف ووتر هاب(Geneva Water Hub) ، المرجع السابق، ص 21.

[6] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(UNESCWA) ، **الدليل العملي لوضع ترتيبات التعاون في مجال المياه العابرة للحدود**، ص 25.

[7] نزهت جبار هاشم، المرجع السابق، ص 189.

على الصعيد الداخلي، يمثل تحديث نظم الري في العراق وسوريا أولوية قصوى لتقليل الهدر المائي وتعزيز كفاءة استخدام المياه .تعتمد العديد من المناطق على طرق ري تقليدية تتسبب في فقدان كميات كبيرة من المياه .يمكن من خلال تبني تقنيات الري الحديثة مثل الري بالتنقيط والري بالرش، وتطبيق أنظمة إدارة المياه الذكية، تحقيق وفورات كبيرة في المياه يمكن إعادة توجيهها لتلبية الاحتياجات الأخرى . كما يجب الاستثمار في البنية التحتية المائية، مثل إصلاح القنوات والسدود، لتقليل التسرب وتحسين كفاءة التوزيع[1] . بالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية ترشيد استهلاك المياه، وتطبيق سياسات تسعير عادلة للمياه تشجع على الاستخدام المستدام[2] .إن الاستثمار في هذه التقنيات لا يقلل فقط من هدر المياه، بل يزيد أيضاً من الإنتاجية الزراعية ويحسن من الأمن الغذائي في المنطقة. [3]

3.تفعيل القانون الدولي للمياه والوساطة الدبلوماسية

يعد تفعيل القانون الدولي للمياه والضغط من أجل انضمام جميع دول الحوض إلى اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997 بشأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، خطوة حاسمة نحو إرساء إطار قانوني ملزم للتعاون .توفر هذه الاتفاقية مبادئ أساسية مثل الاستخدام المنصف والمعقول للمياه، والالتزام بعدم التسبب في ضرر جسيم، وواجب التعاون وتبادل المعلومات[4] .إن الانضمام إلى هذه الاتفاقية وتطبيق مبادئها يمكن أن يوفر أساساً قانونياً متيناً لحل النزاعات المستقبلية وتحديد حقوق وواجبات كل دولة بشكل واضح.[5]

بالإضافة إلى ذلك، يجب تفعيل الوساطة الدبلوماسية في المحافل الدولية والإقليمية، والاستفادة من خبرات المنظمات الدولية في حل النزاعات المائية .يمكن أن تلعب هذه الوساطة دوراً في تقريب وجهات النظر، وبناء الثقة بين الدول، وتسهيل التوصل إلى اتفاقيات شاملة وعادلة تضمن حقوق جميع الأطراف[6]. إن الدبلوماسية المائية الفعالة تتطلب مرونة سياسية، واستعداداً لتقديم تنازلات متبادلة، والتركيز على المصالح المشتركة طويلة الأمد .[7] يمكن للمنظمات الإقليمية والدولية أن تلعب دوراً حاسماً في تسهيل الحوار وتقديم الدعم الفني والقانوني للدول المعنية.[8]

4.إنشاء سلطة حوض مستقلة

على غرار تجارب الراين والسنغال، يمكن لدول حوضي دجلة والفرات النظر في إنشاء سلطة حوض مستقلة تتمتع بصلاحيات فنية وقانونية واسعة .هذه السلطة يمكن أن تكون مسؤولة عن جمع البيانات، إجراء الدراسات المشتركة، وضع خطط الإدارة المتكاملة للمياه، وتنسيق المشروعات المشتركة .يجب أن تكون هذه السلطة محايدة وذات مصداقية، وتضم ممثلين فنيين من جميع الدول المتشاطئة، لضمان الشفافية والعدالة في اتخاذ القرارات[9] .إن وجود مثل هذه السلطة يمكن أن يقلل من التوترات السياسية، ويوفر منصة للحوار المستمر، ويضمن تطبيقاً فعالاً للاتفاقيات المائية[10] .كما يمكن لهذه السلطة أن تعمل كمركز للخبرة الفنية، وتقدم المشورة للدول الأعضاء بشأن أفضل الممارسات في إدارة الموارد المائية.[11]

يستنتج الباحث أن استدامة الأمن المائي في حوضي دجلة والفرات تتطلب "ثورة مفاهيمية وهيكلية"؛ تبدأ بالانتقال من صراع الحصص المائية إلى شراكة "تقاسم المنافع"، وتمر عبر تحديث تقني شامل لنظم

---

[1] المستودع الرقمي للبحوث العلمية(IASJ) ، **تأثير الإدارة المشتركة للموارد المائية لحوضي دجلة والفرات في أمن العراق المائي**، 2024، ص 56.

[2] م. مولر، وآخرون، المرجع السابق، ص 24.

[3] المستودع الرقمي للبحوث العلمية(IASJ) ، المرجع السابق، ص 58.

[4] الأمم المتحدة، **اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية**، المرجع السابق، ص 9.

[5] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(UNESCWA) ، المرجع السابق، ص 28.

[6] منظمة اليونسكو، المرجع السابق، ص 25.

[7] ا للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(UNESCWA) ، المرجع السابق، ص 31.

[8] منظمة اليونسكو، المرجع السابق، ص 27.

[9] نزهت جبار هاشم، المرجع السابق، ص 192.

[10] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(UNESCWA) ، المرجع السابق، ص 34.

[11] نزهت جبار هاشم، المرجع السابق، ص 195.

الري، وصولاً إلى مأسسة التعاون من خلال "سلطة حوض مستقلة" قادرة على تحويل النهرين من ممر للنزاعات إلى شريان للتكامل الإقليمي.

الخلاصة

يخلص الباحث من خلال استقراء آفاق التعاون إلى أن تجاوز الأزمة المائية في حوضي دجلة والفرات لا يمكن أن يتحقق عبر المسارات الأحادية، بل يستوجب تحولاً هيكلياً في العقلية السياسية لدول الحوض، بالانتقال من" دبلوماسية الأزمات "إلى" الإدارة المتكاملة للموارد ."لقد أثبتت التجارب الدولية الناجحة، كنماذج نهري الراين والسنغال، أن مفتاح الاستقرار يكمن في تغليب منطق" المنافع المشتركة "على منطق" السيادة المطلقة"، وهو ما يتطلب إنشاء سلطة حوضية مستقلة تتمتع بصلاحيات فنية وقانونية تتجاوز الحدود السياسية.

ويستنتج الفصل أن الأمن المائي المستدام للعراق وسوريا يرتكز على مسارين متوازيين :مسار خارجي يتمثل في تدويل القضية المائية قانونياً للضغط نحو تفعيل اتفاقية1997 ، ومسار داخلي يفرض ضرورة تحديث البنية التحتية المائية وتقنيات الري لتقليل الهدر وتعزيز كفاءة الاستخدام .وبناءً عليه، يرى الباحث أن المياه يجب أن تتحول من ورقة للضغط السياسي إلى محرك للتكامل الإقليمي، حيث تدرك دول المنبع والمصب على حد سواء أن التعاون المائي هو الضمانة الوحيدة لمواجهة التحديات البيئية والمناخية المشتركة التي تهدد مستقبل المنطقة برمتها.

نتائج البحث

من خلال الدراسة التحليلية والمقارنة التي أجراها الباحث في فصول هذا البحث، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج الجوهرية التي تلخص واقع الأمن المائي في حوضي دجلة والفرات:

١. **أزمة إدارة لا أزمة ندرة :**أثبت البحث أن جوهر المشكلة في حوضي دجلة والفرات لا يقتصر على التناقص الطبيعي في الموارد المائية، بل يكمن في "السياسات الهيدروليكية الأحادية" لدول المنبع، والتي أعادت صياغة الواقع الجيوسياسي للنهرين بما يخدم مصالحها القومية على حساب الحقوق التاريخية لدول المصب.

٢. **عدم كفاية الأطر القانونية القائمة :**كشفت الدراسة عن ضعف فاعلية الاتفاقات الثنائية الموقعة قديماً في احتواء الأزمات المعاصرة، وذلك بسبب غياب آلية دولية ملزمة لفض النزاعات، ورفض دولة المنبع (تركيا) التكييف القانوني للنهرين كـ "مجاري مائية دولية" خاضعة لاتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997.

٣. **تفاقم الأثر المناخي :**خلصت النتائج إلى أن التغير المناخي لم يعد خطراً مستقبلياً بل هو واقع ملموس، حيث تسببت معدلات الجفاف المتزايدة في تقليص مرونة دول المصب في التعامل مع تراجع التدفقات المائية، مما أدى إلى تدمير النظم البيئية الحساسة لاسيما في منطقة الأهوار جنوب العراق.

٤. **الهيمنة المائية والضغط السياسي :**تأكد للباحث أن استخدام المياه كأداة "للضغط والمساومة الجيوسياسية" قد تزايد بشكل ملحوظ، حيث أصبحت السدود الكبرى (مثل سد إليسو) وسيلة لفرض واقع سياسي جديد يتجاوز المسائل الفنية إلى الهيمنة الإقليمية.

٥. **نجاح النماذج الدولية المقارنة :**بينت المقارنة مع تجربتي "نهر الراين" و"نهر السنغال" أن الانتقال من التنافس السيادي إلى "الإدارة المؤسسية المشتركة" هو السبيل الوحيد لضمان استقرار الأحواض الدولية، بشرط وجود إرادة سياسية ومصالح اقتصادية متبادلة.

توصيات البحث

بناءً على النتائج المستخلصة، يضع الباحث مجموعة من التوصيات الاستراتيجية الموجهة لصناع القرار والجهات المعنية:

- **تفعيل الدبلوماسية المائية الاستباقية :**ضرورة تحرك دول المصب (العراق وسوريا) بشكل موحد في المحافل الدولية للمطالبة بـ "اتفاقية إطارية شاملة" تضمن الحد الأدنى من التدفقات المائية الكافية للاحتياجات البشرية والبيئية.
- **تبني مفهوم تقاسم المنافع (Benefit Sharing):** البديل عن الصراع على كميات المياه هو التعاون في مشاريع مشتركة (طاقة، زراعة، تحلية) تجعل من استقرار الحوض المائي مصلحة اقتصادية عليا لجميع الدول المتشاطئة.
- **إنشاء مرصد هيدرولوجي مشترك :**التوصية بإنشاء سلطة حوض مستقلة أو مركز بيانات فني موحد لتبادل المعلومات حول تدفقات المياه وحالة السدود بشفافية، لتقليل الشكوك وبناء الثقة بين الدول.
- **تحديث الاستراتيجيات المائية الداخلية :**يجب على دول المصب الإسراع في "ثورة ري" تشمل تحديث شبكات التوزيع، واعتماد التقنيات الذكية، وفرض تشريعات صارمة لمنع التلوث والهدر المائي.
- **حماية التدفقات البيئية :**ضرورة إدراج "الحق البيئي للنهر" ضمن أي تفاهمات مستقبلية، لضمان ديمومة التنوع الإحيائي في الأهوار والمناطق الرطبة كإرث عالمي مسجل لدى اليونسكو.

الخاتمة

وفي ختام هذه الرحلة البحثية، يبقى القول إن قضية الأمن المائي في حوضي دجلة والفرات ليست مجرد ملف فني يُناقش في أروقة اللجان المتخصصة، بل هي حكاية بقاء لشعوب ارتبط وجودها بهذه الأنهار منذ فجر الحضارة. لقد كشف البحث أننا نقف اليوم أمام "فصل تاريخي جديد" لم تعد فيه المسكنات السياسية أو الوعود المؤقتة كافية لدرء خطر العطش والتصحر. إن الأنهار التي كانت يوماً جسوراً للتواصل بين الأمم، باتت اليوم رهينة للسياسات الأحادية والتغيرات المناخية العنيفة، مما يضعنا أمام مسؤولية أخلاقية وتاريخية قبل أن تكون سياسية.

إن مخرجات هذه الدراسة تؤكد بصوت واثق أن الحل لا يكمن في لغة التهديد أو عسكرة المياه، بل في صياغة "عقد اجتماعي مائي" جديد لإقليم الشرق الأوسط؛ عقدٌ يعترف بأن النهر كائن حي واحد لا يقبل التجزئة بين حدود سياسية مصطنعة، وأن أمن أنقرة المائي لا ينفصل عن أمن بغداد أو دمشق. إن الانتقال من عقلية "الاستبداد المائي" إلى رحاب "التعاون المؤسسي" يتطلب شجاعة سياسية ورؤية بعيدة المدى تؤمن بأن تقاسم المنافع المشتركة هو الضمانة الوحيدة لتجنب حروب المياه القادمة. ويبقى الأمل معقوداً

على أن تتحول هذه التوصيات والنتائج إلى واقع ملموس، يعيد لنهر دجلة هيبته وللفرات عذوبته، لتبقى بلاد الرافدين، كما كانت دوماً، أرضاً للخير والنماء.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: الوثائق والاتفاقيات الدولية

- **الأمم المتحدة**، اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، اعتمدتها الجمعية العامة بموجب القرار رقم 229/51 بتاريخ 21 مايو 1997.
- **الأمانة العامة لمجلس الوزراء (العراق)**، اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين جمهورية العراق والجمهورية التركية، بغداد، نيسان 2024.
- **معاهدة لوزان للسلام (1923)**، المادة (109) المتعلقة بتنظيم استخدام المجاري المائية الدولية المشتركة، جنيف، 1923.
- **بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني** بين الجمهورية العربية السورية وجمهورية تركيا لعام 1987.
- **معاهدة الصداقة وحسن الجوار** بين العراق وتركيا، البروتوكول رقم (1) الخاص بتنظيم مياه نهري دجلة والفرات، أنقرة، 29 مارس 1946.

ثانياً: المصادر التاريخية والتراثية

- **المسعودي** (أبو الحسن علي بن الحسين)، **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، مطبعة السعادة، 1964.
- **باقر، طه، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة**، ج1، بغداد، مطبعة الحوادث، 1973.
- **الدوري، عبد العزيز، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري**، ط4، بيروت، دار الطليعة، 1995.
- **علي، جواد، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام**، ج7، ط2، بيروت، دار العلم للملايين، 1970.

ثالثاً: الكتب العربية والمترجمة

- **أحمد، كمال مظهر، صفحات من تاريخ العراق الحديث**، بغداد، مكتبة البدليسي، 1987.
- **الأدهمي، محمد مظفر، تاريخ العراق المعاصر**، بغداد، دار الشؤون الثقافية، 2002.
- **بوزان، باري وآخرون، الأمن: إطار جديد للتحليل**، ترجمة: هيئة أبوظبي للثقافة والتراث (كلمة)، أبوظبي، 2010.
- **الجنابي، صفاء جاسم، الأمن المائي العراقي: التحديات والآفاق**، عمان، دار اليازوري العلمية، 2019.
- **خدّام، منذر، الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات**، دمشق، دار الفكر، 2001.
- **سلامة، رمزي، مشكلة المياه في الوطن العربي: الأبعاد والحلول الممكنة**، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2001.
- **سوسة، أحمد، في تاريخ ري العراق**، بغداد، مطبعة الحكومة، 1948.
- **السعدي، عصام، الصراع الدولي على المياه في الشرق الأوسط**، عمان، دار زهران للنشر، 2010.
- **كوثراني، وجيه وآخرون، العرب: من مرج دابق إلى سايكس–بيكو (1516-1916)**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020.
- **محمد، صفاء جاسم، الجغرافيا السياسية لشط العرب**، البصرة، دار الكتب والوثائق، 2015.
- **ويتفوغل، كارل، الاستبداد الشرقي: دراسة مقارنة للقوة الكلية**، ترجمة: سليم طه التكريتي، بغداد، دار الرشيد، 1980.

رابعاً: الدوريات والتقارير البحثية

- **حسين، ظافر عبد الله**، "أزمة المياه في حوضي دجلة والفرات وانعكاساتها على مستقبل الأمن المائي"، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، 2023.
- **السعيدي، عمار**، "المياه العابرة للحدود في المنطقة العربية: من النزاع إلى تقاسم المنافع"، **مجلة سياسات عربية**، العدد (62)، الدوحة، 2023.

- **السلطاني، رحيم حايف كاظم،** "سد أليسو التركي وتأثيراته المستقبلية على حصة العراق المائية"، **مجلة نثار للبحوث والدراسات،** المجلد (5)، العدد (19)، 2024.
- **شعبان، عبد العزيز،** "نهرا دجلة والفرات بين الحقوق المكتسبة والسياسة المائية التركية"، **مجلة ديالي للبحوث الإنسانية،** العدد (34)، 2009.
- **شياع، أحمد قاسم، وشكر، علي محمود،** "المبادئ الأساسية الحاكمة لبناء السدود على الأنهار الدولية وفقاً لاتفاقية 1997"، **مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية،** المجلد (6)، العدد (1)، 2025.
- **علاوي، عمار مرضي،** "السياسات المائية التركية وأثرها على حقوق العراق في مياه دجلة والفرات"، دراسة منشورة عبر منصة **ResearchGate،** أكتوبر 2025.
- **محمد، عقيلة هادي،** "الوضع القانوني الدولي لاستخدام مياه نهري دجلة والفرات"، **مجلة العلوم القانونية،** جامعة بغداد، المجلد (38)، العدد (2)، 2023.
- **هاشم، نزهت جبار،** "دوافع الصراع ومحفزات التعاون على المياه في حوضي دجلة والفرات"، **مجلة كلية العلوم الإسلامية،** جامعة بغداد.

خامساً: المصادر الأجنبية (Foreign Sources)

- **Allan, J. A** ,.*The Middle East Water Question: Hydropolitics and the Global Economy* ,I.B. Tauris, London, 2001.
- **Daoudy, M** ,.*The Water-Energy-Food Nexus in the Middle East: New Challenges* ,Palgrave Macmillan, 2020.
- **Gleick, P. H** ,.*The World's Water: The Biennial Report on Freshwater Resources* ,Vol. 10, Island Press, 2023.
- **UNESCO** ,*Advocacy Note: Water Scarcity and Climate Risks in Iraq* ,Paris, 2026.
- **UN-Water** ,*Water Security & the Global Water Agenda: A UN-Water Analytical Brief* ,United Nations University, 2013.
- **Zeitoun, M & ,.Warner, J**" ,.Hydro-hegemony: A Framework for Analysis of Trans-boundary Water Conflicts ,"*Water Policy* ,Vol. 8, No. 5, 2006